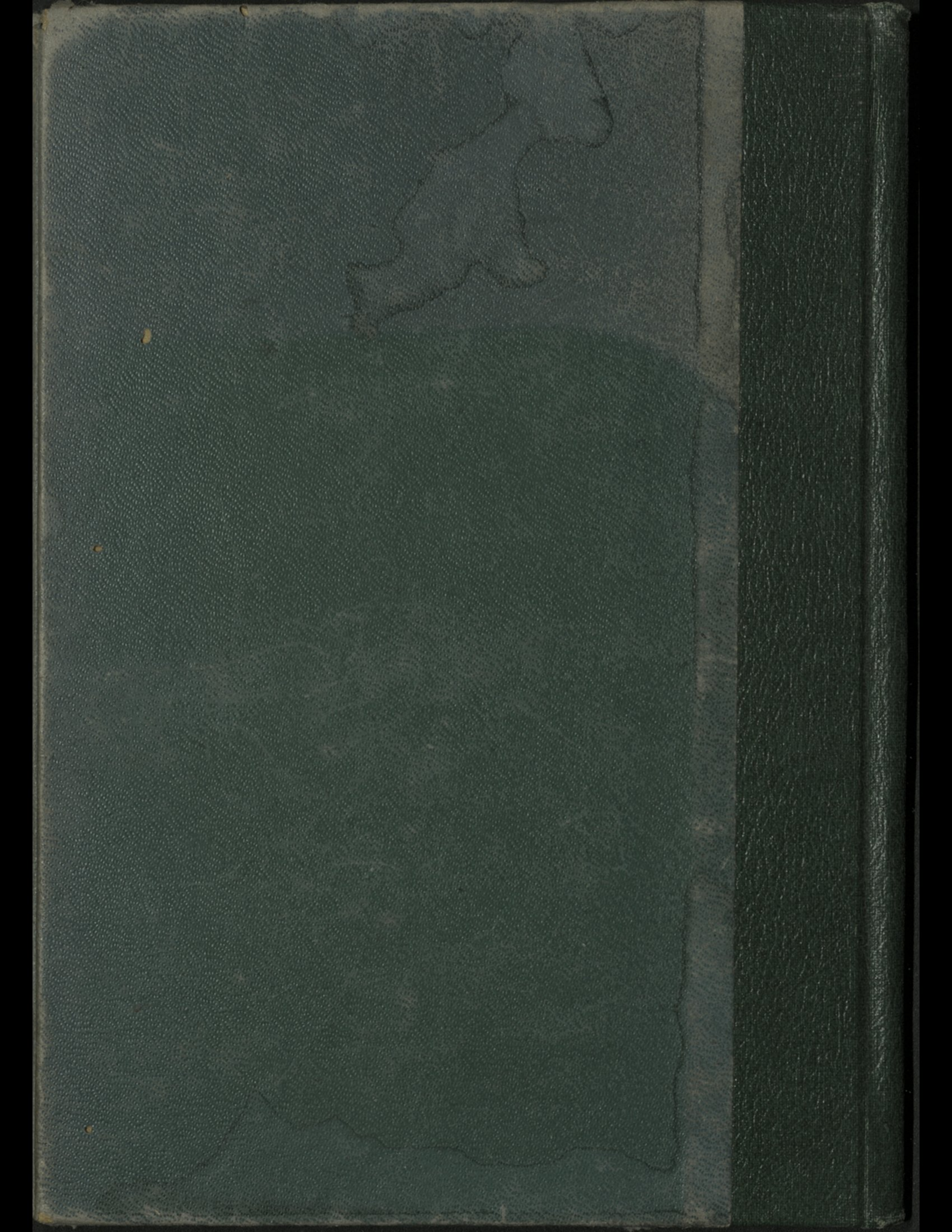
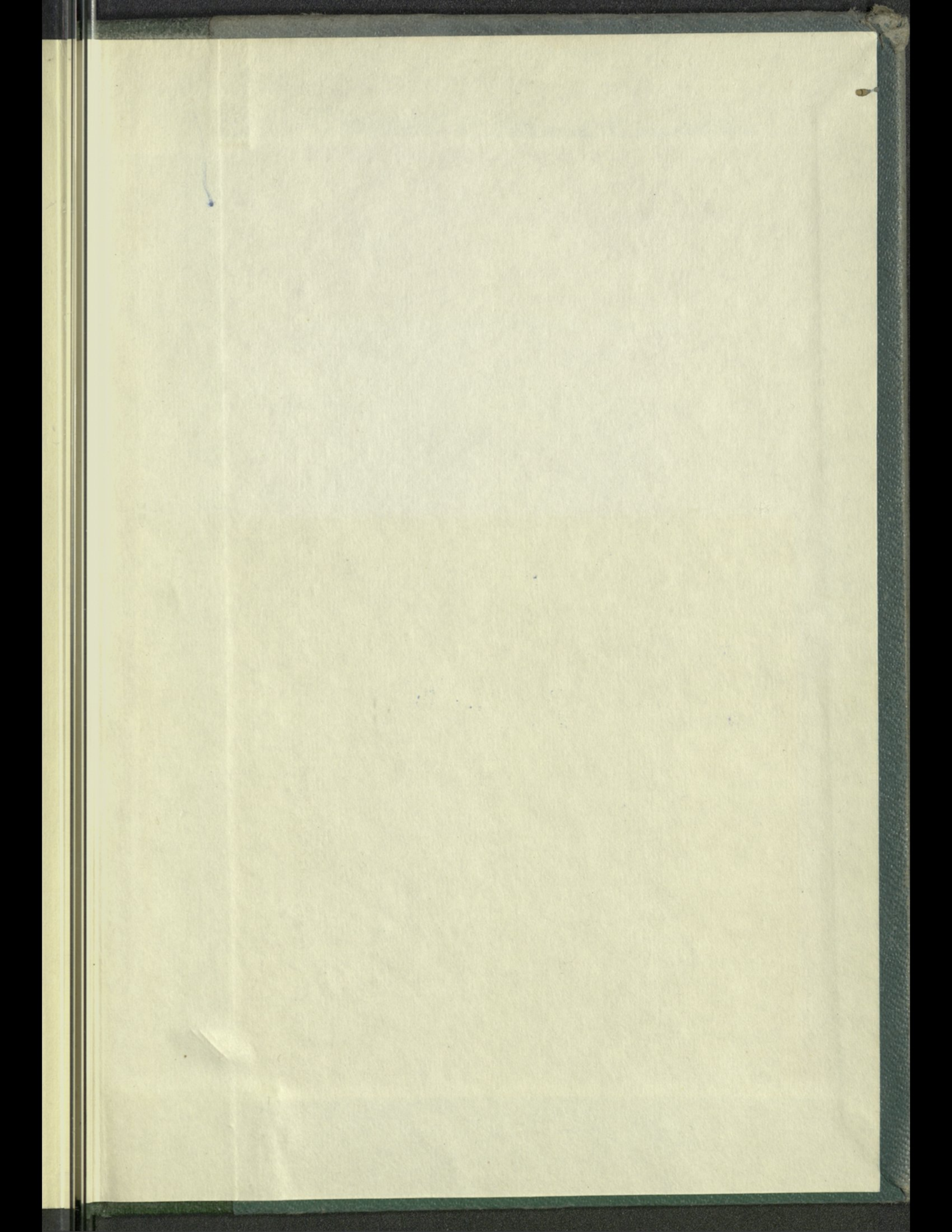
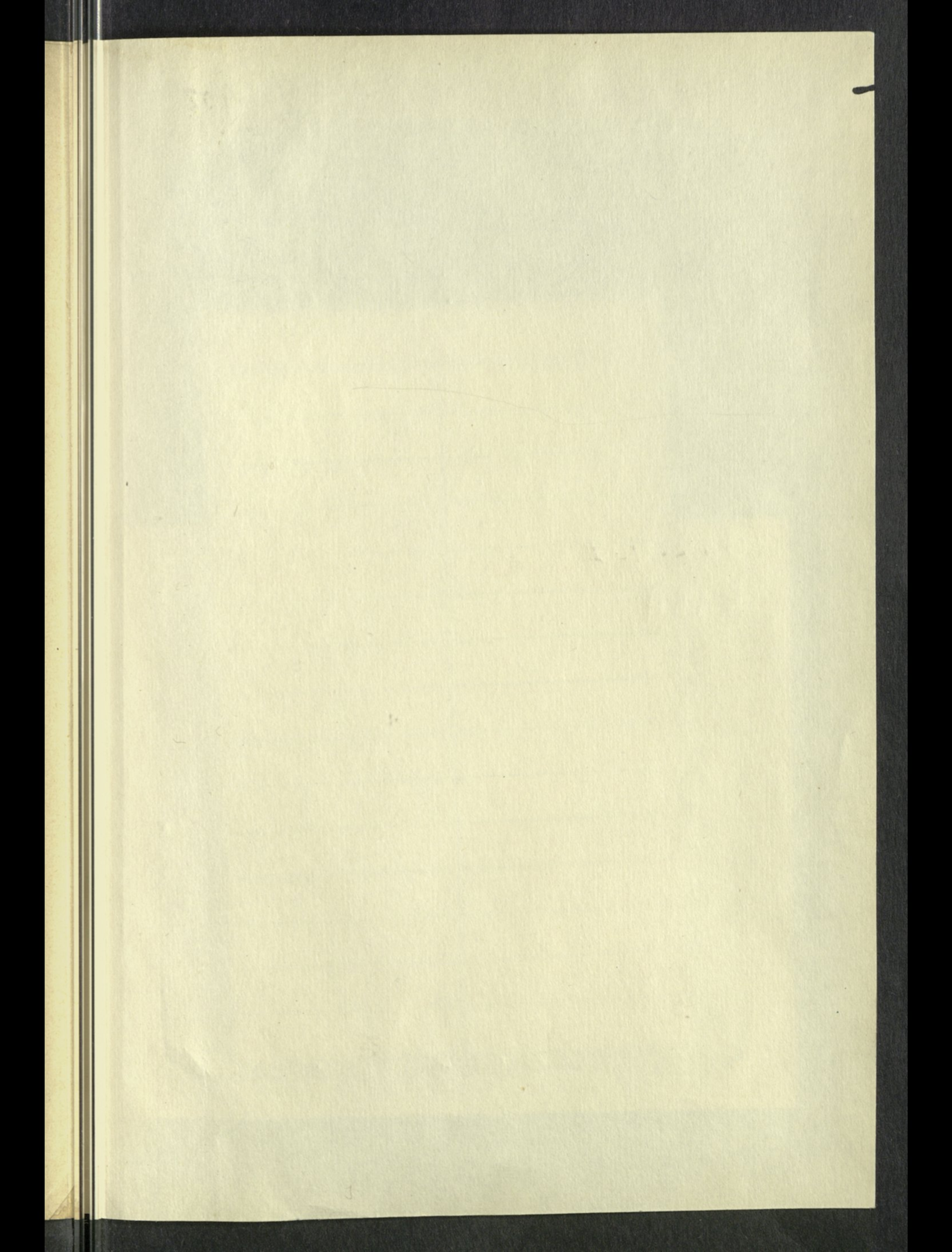






دراسات فى تاريخ السودان

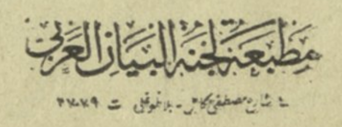
وضع الســـــودان

فى نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى ١٨٦٣

تأليف

دكتور محمد رفعت رمضان

المدرس بكلية البنات — جامعة عين شمس



بسم الله الرحمن الرحيم

لا تزال العلاقات بين الدول المختلفة — وخاصة ما ارتبط منها بحكم الجوار — تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين . ومصر والسودان دولتان لم تربط بينهما أواصر الجوار فحسب ، وإنما كان لهما فى التاريخ نصيب مشترك لاسيما وقد انتسبا ردحا من الزمن إلى الدولة العثمانية ؛ ومن ثم جاء اهتمامى بدراسة وضع السودان نتيجة للعلاقات بين مصر والدولة العثمانية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

ولهذه الفترة أهمية خاصة بالنسبة للبلدين إذ أن أحداثها وضعت الأسس المكينة لتاريخهما الحديث .

وقد حاولت فى هذا البحث أن أجلو موضوعين : مدى تأثر أوضاع السودان نتيجة للعلاقات بين مصر والدولة العثمانية ومن ناحية أخرى مدى تأثر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية نتيجة لارتباط السودان بمصر .

وهذه الدراسة قائمة بصفة أساسية على فحص الوثائق الرسمية لمصر والدولة العثمانية وهى موجودة بقسم الوثائق التاريخية بالقصر الجمهورى بعابدين ، كما اعتمدت على الوثائق البريطانية والفرنسية

والنمساوية والأمريكية لتلك الفترة ، إذ توجد منها بقسم المحفوظات التاريخيـة بعابدين مجموعات كاملة منقولة عن محفوظات وزارات الخارجية فى تلك الدول . وقد ارفقت بالبحث بعض الوثائق على سبيل المثال .

والله ولى التوفيق ؟

مارس ١٩٥٥

محمد رفعت رمضان

القسم الأوّل

أحياء الدولة العثمانية

وعلاقته بضم السودان

فى أوائل القرن التاسع عشر كان على الدولة العثمانية أن تقرر مصيرها بعد أنْ وضح ضعفها الحربى وفسادها الادارى وبعد أن انعكس أثر هذا الضعف وذلك الفساد على علاقات الدولة بولاياتها مما أطمع الدول الأوربية فى أملاكها ، مثال ذلك ما قامت به فرنسا الثورية من اقتطاع مصر فترة من الزمن ١٧٩٨ - ١٨٠١ . ولولا خوف الدول الأوربية من الاصطدام وتهديد السلام إذا وضعت أملاك الدولة العثمانيـة على مائدة التقسيم لزالت الدولة العثمانية من خريطة العالم .

والاضطراب الذى حدث فى أملاك الدولة العثمانية فى الشرق مبعثه مصدران : المصدر الأول خارجى وهو انتعاش السياسة الأوربية الاستعمارية . والمصدر الثانى داخلى وهو قيام الحركة الوهابية .

الحركة الوهابية

وقد بدأ المذهب الوهابى فى البادية كدعوة دينية اصلاحية فى بيئة اسلامية ، ومالبث أن اتخذ صفة دينية سياسية وبدأ يعم بلاد العرب ويهدد العراق والشام وينذر باجتثاث السيادة العثمانية من أهم ولاياتها فى الشرق . واستطاع الوهابيون بالفعل أن يدخلوا اقليمى حوران وعجلون من أعمال ايالة دمشق ١٨١٠ .

كان من الطبيعى اذن أن تلجأ الدولة العثمانيه فى كسر شوكةالوهابين إلى باشوات بغداد ودمشق ومصر وهى النوافذ التى تطل منها على بلاد العرب . وجعل تجهيز الحملة الأساسية ومحاربة الوهابيين من واجبات والى مصر . ورحب والى مصر بهذه الفرصة إذ كان يخشى على الدولة العثمانية أن تتحطم ويجرفها تيار الاستعمار فيجرفه معها ، ولذا كان يرى أن مصلحته إنما تتحقق فى بقاء الدولة العثمانية وبقاء أملاكها سليمة لاتمس . كما كان يعتقد أن اعادة بلاد العرب إلى حظيرتها مما يدعم كيانها ويساعد على احيائها . وإذا تم ذلك على يديه فلابد وأن ينتقل إليه الإشراف على بلاد العرب والبحر الأحمر ويعيد إلى القاهره مجدها التاريخى القديم كمركز للاشراف على تلك الجهات .

مشكلة القضاء على المماليك فى مصر والسودان

ورغم تكليف الوالى رسمياً بمهمة اخماد الحركة الوهابية منذ ١٨٠٧ ، فقد مضت سنوات دون أن يتحرك الجيش المصرى إلى بلاد العرب ، وتعلل الوالى بأنه يعمل على « دفع غائلة المماليك » . ولم يكن هذا مجرد تبرير من الوالى لتباطئه فى الاستجابة لأمر السلطان وإنما كان حقيقة واقعة منذ أن بدأ يعمل للاستئثار بالسلطة فى مصر ويعمل على هدم النظام القديم وبناء الحكومة الجديدة . واستلزم هذا العمل — فيما استلزم — أن يزيل الحواجز بين الحاكم والمحكوم ، وان يقضى على كل عصبية كان لها نفوذ فى مصر ، كالعلماء ومشايخ القبائل والملتزمين وطوائف الحرف ، وكانت البيوت المملوكية من أخطر هذه العصبيات .

والخطة التى وضعها محمد على للقضاء على المماليك ، كقوة لها وزنها الحربى والإدارى ، تقوم على استمالتهم إلى الرضاء بسلطانه والعيش فى هدوء وسلام فى ظل ما يقطعهم من أملاك ؛ وقصده من ذلك أن يحدد اقامتهم ويطمئن إلى نشاطهم[1]. كما تضمنت الخطة أيضا أن يطلب إليهم الاشتراك فى الحملة الوهابية فإن أجابوه إلى ماطلب خلصته الحرب

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة رقم ١ بحر برا . مكاتبة تركية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .

من أكبر عدد منهم ، وإن رفضوا ، دمغتهم الدولة العثمانية بخيانة قضيتها .

غير أن الأمور لم تجرى وفق ما اشتهى الوالى فإن المماليك كانوا متيقظين لنواياه وقد فقدوا الثقة فى وعوده وعهوده . وأصبح الوالى ذات يوم ليجد المماليك وقد انسحبوا من الجيزة إلى الصعيد بعدما قبلوا الاقامه فى الجيزة بمقتضى شروط الصلح بينه وبينهم . وادعى المماليك أنهم انسحبوا إلى الصعيد لعجزهم عن تنفيذ الشروط التى أقرها الوالى ولعدم رغبتهم فى الخروج إلى حرب الوهابيين فوصمهم الباب العالى بالخيانة ، لإجابتهم لدى الاستعلام عن أسباب فرارهم : بأننا لا نقدر على الذهاب إلى الاقطار الحجازية ونظل نتجول فى الجبال ونكتفى بخبز الدخن[١] » .

وعاد الوالى إلى قتالهم وانتصر عليهم فى معركتين فاصلتين : الأولى عند قنطرة اللاهون ٢٠ يوليه ١٨١٠ . والثانية فى البهنسا ٢٤ أغسطس ١٨١٠ فقتل من قتل وسلم بعضهم ، بينما فر الباقون وهم الغالبية صوب ابريم وبلاد السودان[٢] .

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة رقم ١ بحر برا . مكاتبة تركية رقم ٤٠ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة رقم ١ بحر برا . مكاتبة تركية رقم ٤٩ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .

غير أن متاعب الوالى لم تقف عند هذا الحد فإن خطر المماليك لم يقف عند حد هزيمتهم السابقة ، لأنهم عندما أحسوا بالعجز عن مواجهة الوالى فى معركة مكشوفة أخذوا يتصلون سراً باعدائه وعلى وجه الخصوص بعملاء الانجليز وسليمان باشا وإلى ايالة صيدا وبالمماليك الذين فروا إلى السودان[١] .

ولما توالت السنون ولم يخرج الجيش المصرى لقتال الوهابيين مع تعلل والى مصر بانشغاله فى « دفع غائلة المماليك » اشتد ضغط الباب العالى على الوالى يستحثه . وقد نصحه بأن يترك حامية فى مصر تراقب المماليك ، بينما يخرج هو بنفسه إلى ملاقاة الوهابين . كما كتب إليه وكيله لدى الباب العالى وهو القبوكتخدا سليم ثابت من الآستانة يقول « لا يجوز ترك تطهير الحرمين المحترمين وروضة سيدالكونين المطهرة التى وقعت فى يد الخونة المارقين فى أوقات ضيق الدولة العلية بدعوى دفع غائلة الأمراء ، فتكرموا ببذل الهمة من أجل ذلك[٢].

غير أن الوالى تبين أن انفاذ الحملة إلى بلاد العرب مع بقاء المماليك يضعف من مركزه ويفسد عليه خطته وقد يعرضه لمتاعب خطيرة ،

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة رقم ٢ بحر برا مكاتبة تركية رقم ٤ بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٦ من محمد نجيب إلى والى مصر .

(٢) المحفوظات التاريخية : محفظة رقم ١ بحر برا — مكاتبة رقم ٤٣ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٢٥ من سليم ثابت إلى الوالى .

ولذلك صمم على أن يجعل خروجه إلى حرب الوهابيين رهنا بالقضاء على المماليك . وبذلك أصبح القضاء على الوهابيين وأحياء الدولة العثمانية والمحافظة على سلامة أملاكها رهنا بالقضاء على الماليك .

وقدر الباب العالى خطورة الموقف وحرج مركز الوالى فاعتبر المماليك طغمة باغية خائنة يهدد بقاؤها سلامة الدولة العثمانية فاغرى بهم والى مصر « والمبادرة إلى التوسل بمختلف الأسباب لاحراق جمعيات أمراء الاشقياء الذين عادوا إلى الخروج عن جادة الاستقامة(١) . » بل وصرح أحد المسئولين فى الحكومة العثمانية للقبوكتخدا فى الآستانه تصريحاً خطيرا نعى فيه على الوالى تباطئه فى ارسال الحملة « بدعوى مسألة الأمراء » ثم مضى فى حديثه مشيرا إلى الشائعات التى انتشرت بشأن نوايا والى مصر محرضا أياد على المماليك فقال « اتعتقدون أن مسألة الأمراء فى الحقيقة مانعة ، أم تحسبون أنكم استغفلتم الدولة العلية بذلك ؟ نعم أن نقض الأمراء للعهد أمر واقع ولكن لماذا لم يرسل (والى مصر) رأسين أو ثلاثة رءوس إلى مقر سياسة السلطنة السنية ، وعلى الأخص بعد ما خانه شاهين بك (الألفى) الذى أنعم عليه بانعمات كثيرة ؟ لماذا احضره أكثر مرة واكرم وفادته فى كل مرة أكثر من سابقتها ؟ وهل يسلم

(١) المحفوظات التاريخية : محفظة رقم ١ بحر برا — مكاتبة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٢٥ من محمد عارف إلى الوالى .

العقل ببراءة هذا التصرف ؟ ألا يدل مجرد التفكير البسيط على أنه نوع من مصانعة الأعداء ؟ »[١] .

والباب العالى من جانبه حاول من باب الترغيب أن يضرب على الوتر الحساس فوعده بمصر ورائيه ويمنحه لقب خان[٢] كما لجأ إلى الوعيد أيضا فكتب إليه القبوكتخدا فى رسالة أخرى يقول « الأمان . . . الأمان ياسيدى ، استحلفكم بحق الله وجاه رسول الله أن تنجزوا رجاءنا هذ وتسرعوا فى مباشرة ماعساه يكون من أسباب التفضل بما يؤدى إلى ممنونيتنا ، ألاوهو اعلان خروج طوسن باشا (إلى قتال الوهابيين) ، لأن خبر سير المشار إليه إذا لم تتضمنه مكاتبتكم السنية التى سترد ردا على هذا مع ساعيكم ، فو الله العظيم لن يعتمد لنا كلام مرة أخرى ولا يكون لنا وجه لمقابلة أحد »[٣] .

وبذلك أصبح الموقف فى مصر واضحا كل الوضوح فإما أن يستمر الوالى فى سياسته تجاه المماليك ولا يخرج لقتال الوهابيين وبذلك يتهدد مركزه لدى الباب العالى ويتعرض للعزل ، وإما أن يقضى عليهم

---

(١) المحفوظات التاريخية : محفظة رقم ١ بحر برا — مكاتبة رقم ٥٦ بتاريخ ٢٣ القعدة ١٢٢٥ من محمد نجيب إلى والى مصر .

(٢) المحفوظات التاريخية : محفظة رقم ٢ بحر برا — مكاتبة رقم ٣ بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٦ من محمد نجيب إلى والى مصر .

(٣) المحفوظات التاريخية : محفظة ٢ بحر برا — مكاتبة رقم ٤ بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٦ من محمد نجيب إلى الوالى .

بأى ثمن وأية وسيلة وهـو فى ذلك مطمئن إلى رضاء الباب العالى . ومن ثم كانت مذبحه المماليك فى القلعة فى نفس الوقت الذى استعرض فيه الوالى الجيش المسافر لملاقاة الوهابيين .

وجهود الوالى التى بذلهـا فى القضاء على المماليك وإن كانت قد امنته شرهم فى مصر ، إلا أن بؤره مملوكية أخرى كانت لا تزال تهدد سلطته وتتمثل فى المماليك الذين فروا إلى السودان . وفرار كثير من المماليك إلى السودان واستقررهم فى دنقله ، أحدث قلقلة كبيرة فى تلك البقعه جنوبى مصر إذ قاموا بنشاط كبير معـــاد للوالى وأخذوا فى تسليح العبيد السود وتدريبهم على القتال . كما أخذوا يتراسلون مع مصر وبرقه وطرابلس فى سبيل الحصول على البارود والسلاح .

وكان حتما على والى بمصر أن يتدخل كى يعيد الحياة المستتبة إلى إقليم مهم على حدود مصر وكى يؤمن النشاط التجارى الذى اضطرب نتيجة لنشاط المماليك . وأهم من ذلك كله كى يقضى نهائيـا على خطر المماليك الذى يمـكن أن يتجدد إذا تركوا وشأنهم فى السودان .

ولعلنا نتساءل الآن لماذا اتجه المماليك فى فرارهم صوب السودان، ولم يتجهوا مثلا إلى طرابلس أو الشام ؟ ويبدو أن هذه النقطة بالذات كانت موضع تفكير المماليك . والوثائق تدلنا على أنهم أعدوا اكثر من خطة للفرار من مصر ، وبالتـالى لجمع شملهم وتنظيم قوتهم بعد فرارهم السريع . من هذه الخطط اتجاههم إلى السودان ثم الارتحال

إلى الحبشة فبلاد العرب للانضمام إلى الوهابيين . ومنها الاتجاه إلى السودان ثم تونس حيث يعبرون البحر إلى فرنسا . ومنها أيضا الفرار إلى السودان ثم مراسلة سليمان باشا وإلى صيدا والسفر إلى الشام عن طريق جبال البحر الأحمر . ومنها الفرار إلى السودان ثم الحبشة بغية السفر بحرا إلى الهند ، كما أن منها الاتجاه إلى السودان واعداد العدة لغزو مصر .

ويلاحظ أن اتجاه المماليك فى فرارهم صوب الشام أو طرابلس أو صعيد مصر تقليد مألوف معمول به منذ قرون ، فلماذا اختاروا السودان بالذات ؟ .

إن الاتجاه فى الهرب نحو الشام لم يكن ممكنا لأن الوالى كان يسيطر على الوجه البحرى ومنافذ الشام ، زد على ذلك أن وجودهم بالشام كان يمكن الدولة العثمانية من الإيقاع بهم والقضاء عليهم . كما أن وصولهم إلى بلاد المغرب كان يتطلب وقتاً طويلا وقد يتمكن الوالى من اللحاق بهم أو استعداء الباشوات العثمانيين عليهم . ولم يجد المماليك فى فرارهم ملجأ ينشدون فيه الخلاص والأمان سوى جنوب الوادى . والسودان كملجأ لهم كان يحقق فى نظرهم عدة مزايا ، فهو بعيد عن القاهرة ، وهو خارج فى الوقت نفسه عن نطاق السيادة العثمانية ، فلا يستطيع والى مصر استغلال علاقته بالدولة فى الإيقاع بهم ، ولم تكن تربط والى مصر علاقات صداقة مع حكام الجنوب من السلاطين والملوك والمشايخ

كما أن النخوة العربية لدى هؤلاء الحكام كانت — فى نظر المماليك — عاملا يوفر لهم منطقة أمان ينشطون فيها لتنظيم صفوفهم وتجهيز أنفسهم للعودة إلى مصر والقضاء على الوالى الجديد .

دواعى ضم السودان إلى الدولة العثمانية

والعوامل التى دعت والى مصر إلى استئذان السلطان فى ضم السودان إلى أملاك الدولة العثمانية كثيرة متعددة ، منها ما يتعلق برغبة الوالى فى تأمين جنوبى الوادى[1] ، ومنها ما يتعلق برغبته فى تدعيم مركزه فى علاقته بالسلطان العثمانى ، ومنها ما يتعلق برغبته فى تأمين سلطانه فى مصر .

والعامل الأول ، وهو الذى يتعلق بضم السودان رغبة فى تنظيمه وإصلاحه وإقرار الأمن فيه ، يتضح بجلاء إذا رسمنا صورة للسودان فى ذلك الوقت : لم يكن السودان من الناحية القانونية دولة ذات حكومة موحدة وحدود معينة ، وإنما كان يتألف من عدة وحدات ومناطق قبائل ومشيخات متشابكة بعضها مع بعض تعيش بها قبائل وبدنات متباينة ، لا يربط بينها رابط ، لكل منها مك أى ملك أو سلطان يحكمها حكما استبداديا . وأهم هؤلاء ملوك الفور فى دارفور

---

(1) Robinson : The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal. Vol. 25) London 1927.

وملوك الفونج فى سنار . بينما خضع السودان الشرقى ، أو بعبارة أدق الشريط الساحلى بين سواكن ومصوع ، للنفوذ العثمانى . من ذلك نتبين مدى الاضطراب الذى كان موجوداً فى جنوب السودان وخطره على مصر وخاصة بعد أن لجأ المماليك فى فرارهم إلى جنوب الوادى .

لم يكن الدافع الأساسى إذن الاستعمار أو الاستغلال وإنما بدأ كنتيجة طبيعية حتمية لروابط الجوار وضرورة ضمان استقرار الجنوب وتنظيمه وإخضاعه لحكومة موحده يمكن التعامل معهما ولا بأس من بقاء الحكام الوطنيين إذا كان فيهم من يصلح لذلك . وشجع على هذا الاتجاه ما يربط بين مصر وجنوب الوادى من روابط طبيعية فضلا عن روابط اللغة والدين .

لم يكن غريباً إذن أن يلتمس والى مصر من السلطان العثمانى صدور الأذن بضم السودان إلى السيادة العثمانية . ورغم كثرة الحملات الحربية التى قام بها الولاة المصريون بعد ذلك بتكليف من السلطان فإن ضم السودان كان الحالة الوحيدة التى التمس فيها الوالى إذن السلطان .

وثمة عوامل تتعلق برغبة الوالى فى تدعيم مركزة فى علاقته بالسلطان منها سد حاجته إلى المال إذا وفق إلى الكشف عن مناجم الذهب ، ومنها الاتجاه إلى تكوين جيش من السودانيين . وقد تتعدد الأسباب التى دعت والى مصر إلى مد نشاطه الحربى إلى السودان ، وقد يختلف الباحثون فى مدى صحتها أو علاقتها بإرسال حملة إلى

السودان لضمه إلى أملاك الدولة العثمانية ، غير أن الشك لا يخامرنا فى أن العوامل التى تتعلق بتدعيم سلطة محمد على الداخلية فى مصر بالقضاء على جماعة المماليك فى السودان ، وتلك التى تتعلق بتدعيم مركزه تجاه الباب العالى تأتى فى مقدمة العوامل الأخرى . دليلنا على ذلك اهتمام الجيوش المصرية التى توجهت إلى السودان بتتبع هؤلاء المماليك واستئصال شأفتهم . وفى سبيل ذلك أرسلوا الجواسيس يستقصون أخبارهم ، ورغم تصريح بعض هؤلاء المماليك بأنهم يشفقون على أنفسهم من قتال المصريين « لأننا نعلم قتالهم ونارهم ، أى لأننا بلونا شدة مراس الجيش المصرى ولذلك نجنح للسلم ، مما دفع خمس بكوات ومعهم مماليكهم إلى الاستسلام دون حرب فى بربر[١] ، إلا أن الآخرين أخذا يحرضون « ملك الشرق » ، وهو ملك شندى ، كما توجه غيرهم إلى « ملك الغرب » فى دارفور يطلبون منه النجدة لملك كردفان[٢] .

مما سبق نتبين أن الأوضاع الداخلية فى مصر فى ذلك الحين والأوضاع الداخلية فى السودان كانت من أهم العوامل التى أدت إلى إلحاق السودان بالدولة العثمانية .

---

(١) المحفوظات التاريخية — محفظة رقم ١٩ بحر برا ، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٣٦ من اسماعيل إلى الوالى .

(٢) المحفوظات التاريخية — محفظة رقم ١٩ بحر برا ، وثيقة ١٩ بتاريخ ٧ شوال ١٢٣٦ من اسماعيل إلى الوالى .

القسم الثاني

الوضع القانونى للسودان

حتى ١٨٦٥

وضع السودان قبل فرمان ١٨٤١ .

دخلت بعض أقاليم السودان فى نطاق الدولة العثمانيـة نتيجة للأعمال الحربية التى قام بها الجيش المصرى فى السودان ، وكان والى مصر قد أرسل يستأذن السلطان محمود الثانى فوافق على أن يضم والى مصر مايشاء من أراضى السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان[١]

واستطاع فريق من الجيش المصرى دخول النوبة وسنار وفازوغلى باسم السلطان محمود الثانى حيث قدم الزعماء والرؤساء السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان العثمانى ، ومن أشهرهم بادى بن طبل ملك سنار الذى أقسم يمين الولاء لسلطان تركيا وأعلن تنازله عن مملكة سنار رسمياً للسلطان[٢] .

---

(1) Robinson : The Rulers of the Sondan. (Africa Society Journal Vol. 25) London 1927.

(2) Mengin : Histoire de L. Egypte... T. II. p. 213. Paris 1823.

كما استطاع فريق آخر من الجيش دخول كردفان وكتب قائد الجيش إلى حاكمها يطلب منه الاعتراف بسيادة السلطان شأنه فى ذلك شأن جميع الأمراء المسلمين[١] . وبذلك دخل السودان الأوسط تحت السيادة العثمانية حوالى سنة ١٨٢٢ . وحتى صدور فرمان ١٨٤١ كان والى مصر يقوم بأعمال الحكم فى تلك المناطق بأمر السلطان على أنها ملحقات تابعة لباشويته أو ولايته تحت السيادة العثمانية .

أما السودان الغربى وهو دارفور فبقى متمتعاً بالاستقلال . وأما للسودان الشرقى الذى كان يتمثل فى شريط ساحلى يمتد إلى الشرق فى حدود غير مرسومة أو محدودة ويشمل سواكن ومصوع فكان تابعاً لولاية جدة تحت السيادة العثمانية .

والقول باعتبار السودان فى ذلك الوقت تحت سيادة مصر قول لا تسنده الحقائق التاريخية أو الفقهية ولا يجد ما يبرره من القانون الدولى . فالثابت أن الوالى كان يضم تلك الأقاليم باسم السلطان العثمانى وولاء الملوك والرؤساء الوطنيين كان للسلطان والدولة العثمانية ، وهى وأن كانت قد ألحقت بادارة والى مصر ، إلا أنها لم تضم إل مصر .

وهذا الوضع لا يعطى لمصر حق السيادة ، لأن حق السيادة فى عرف القانون الدولى ، لا يكون إلا للدولة المستقلة ؛ ومصر فى ذلك

---

(1) Cadalvêne et Breuvery : L. Egypte et La Nubie. T. 2. p. 215 Paris 1841

الوقت لم تكن سوى ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، فكيف تكون لها السيادة على ولاية أخرى بينما هي نفسها لا تتمتع بهذا الحق.

والوضع القانونى الصحيح للأقاليم السودانية فى ذلك الوقت ، أى منذ ضمها حتى تسوية ١٧٤١ هو اعتبارها أقاليم ملحقة بولاية مصر وتخضع من الناحية الإدارية لوالى مصر ومن الناحية الشرعية للسلطان العثمانى[1] .

التسوية الدولية للمسألة المصرية ١٨٣٩ — ١٨٤١ .

ولم يلبث الخلاف أن دب بين والى مصر والسلطان عندما طمع الوالى فى حكم مصر وراثية بالإضافة إلى ما تحت يده من أملاك واسعة تشمل بلاد العرب والسودان والشام وجزء من الأناضول وكريت فضلا عن مصر ، وهو يهدف من ذلك إلى تكوين دولة عربية يحكمها من القاهرة . غير أن السلطان محمود الثانى كان يعتبر أن أطماع والى مصر وأهدافه تهدد بانقسام الدولة العثمانية إلى أمتين : « أمة عربية » و « أمة تركية » مع ما بينهما من اختلاف كبير فى الموقع والماضى والتقاليد . ولن ترضى « الأمة التركية » أن تنزل من مكانتها « للأمة العربية » ، ولن يقبل السلطان أن ينزل للباشا عن عرشه بحجة انعاش الدولة العثمانية .

---

(1) Cocheris : Situation International de L, Egypte et du Soudan. p. 32—Paris 1904.

وهكذا تعارضت رغبتان واصطدمت إرادتان : إرادة السلطان وإرادة والى مصر ، وكان لا بد من حسم الأمر بينهما . واضطر الوالى أن يسير الجيوش المصرية نحو الآستانة مرتين : الأولى عام ١٨٣٣ والثانية عام ١٨٣٨ .

ولم يقبل السلطان أى وضع لحكومة محمد على إلا أن تكون مصر ولاية كسائر الولايات ، واتخذ السلطان خطوات إيجابية لإرجاع محمد على إلى حدود ولايته الأصلية . كما نجحت انجلترا فى أن تؤلب جبهة أوربية ضد اتساع النفوذ المصرى .

ولسنا بصدد الإسهاب فى تتبع الجهود التى بذلت من جانب الدول والسلطان ووالى مصر فى سبيل الوصول إلى الحل الأخير ولكن نكتفى هنا بالإشارة إلى أهمية المذكرة الدولية المشتركة المرسلة من الدول إلى الباب العالى بتاريخ ٢٧ يوليه ١٨٣٩ واتفاقية لندن ١٥ يوليه ١٨٤٠ والعقد المفرد الملحق بها ، فقد كان لهذه الوثائق أثرها الحاسم .

وقام السلطان عبد المجيد بإصدار فرمانين بتاريخ ٢١ من ذى القعدة ١٢٥٦ (١٣ فبراير ١٨٤١) أحدهما خاص بمصر (١) والثانى خاص بالسودان .

---

(١) بناء على التماس والى مصر عدلت بعض شروط هذا الفرمان وأصدر السلطان فرمانا شاملا بتاريخ أول يونيه ١٨٤١ .

مصر فى ظل التسوية ولاية عثمانية ممتازة .

ودراسة الوثائق الخاصة بالتسوية توضح لنا كيف أن التسوية فرقت فى الأوضاع بين مصر ووالى مصر ، وكيف أنها حددت سلطته واختصاصه وبذلك لم يكن له فى السياسة الخارجية نصيب وليس من حقه عقد المعاهدات أو المحالفات وعليه فى نفس الوقت أن يخضع لالتزامات الدولة العثمانية ، وليس له حق إعلان الحرب أو ابرام الصلح دون إذنها . وعليه فى نفس الوفت أن يجارى الدولة فى علاقاتها الخارجية . أما حقه فى تنظيم علاقاته التجارية مع الخارج فكان خاضعا فيه للمعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة .

ومن الناحية الداخلية كان على والى مصر أن ينفذ قوانين الدولة الأساسية ، وكان من حقه أن يحصل الأموال بشرط أن يكون التحصيل باسم السلطان وفقاً للاصول والنظم المتبعة فى الدولة . كما نصت الدول فى إحدى مذكراتها إلى الباب العالى « إن والى مصر من رعايا الدولة العثمانية انتدبته لأن يدير بإسمها مقاطعة عثمانية[1] » .

كما حدد الفرمان القوة العسكرية لمصر وحرم على الوالى تجاوز العدد إلا باذن السلطان .

---

(١) مذكرة بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٤١ من الدول إلى الباب العالى [جلاد — قاموس القضاء الادارة ج ٥ ص ١٤٨] .

إن نصوص الفرمان تبرهن على ان مصر لم تكن فى ذلك الوقت سوى ولاية من ولايات الدولة العثمانيه، ولاية ممتازة تتمتع بقدر معين من الاستقلال الذاتى فى الحدود التى نصت عليها الفرمانات فهو استقلال داخلى ناقص. وبناء على ذلك فإن مركز مصر الشرعى بقى بعد التسوية كما كان قبلها ولم يصبه أى تغيير، إذ كانت قبل التسوية ولاية عثمانية وبقيت بعد التسوية ولاية عثمانية — وإن كانت ممتازة — بينما ظل السلطان كما كان فى الماضى المرجع الأخير فى النواحى التى تمثل سيادة الدولة. والتغيير الأساسى الذى حدث هو فى مركز الوالى إذ أصبح وراثياً وجعل له حكم مصر والسودان ولكن فى نطاق السيادة العثمانية

السودان بعد فرمان ١٨٤١.

وما نصيب السودان من تسوية ١٨٤١؟ الملاحظ أنه رغم بداية الأزمة فى ١٨٣٨ ونهايتها فى ١٨٤١، ورغم الاتصالات العديدة التى تمت والمفاوضات والاجتماعات التى عقدت بين الأطراف المختلفة، ورغم المكاتبات العديدة المتبادلة والوثائق الصادرة فإن ذكر السودان لم يرد فى واحدة منها اللهم إلا فى الفرمان الصادر من السلطان فى ١٣ فبراير ١٨٤١، وقد منح فيه السلطان محمد على، فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث[١].

---

(١) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ٥١٦.

ويعتبر هذا الفرمان الوثيقة الأساسية للوضع القانونى للسودان فبمقتضاه أصبح والى مصر والياً على السودان أيضاً ، غير أن ولايته على مصر وراثية ، بينما هى بالنسبة للسودان مدى الحياة فقط . مع ملاحظة أن السلطان أصدر فرمانا مستقلا خاصاً بمصر ، وآخر خاصاً بالسودان ، ذلك لأنه اعتبر السودان ولاية عثمانية لها كيان خاص منفصل عن ولاية مصر وإن كانت تجمعهما وحدة الحكم .

وكان طبيعياً أن يتجدد فرمان تقليد الولاية على السودان كلما تعين حاكم جديد على مصر وهذا ماحدث بالفعل حتى ١٨٦٦ (١٢٨٣ هـ) عندما حصل والى مصر على فرمان الوراثة الصلبية .

غير أننا نلاحظ أن السلطان درج بعد ذلك على إصدار فرمان واحد بتقليد والى مصر حكم مصر والسودان وعلى حد تعبيره ، أمر ايالة مصر وملحقاتها المعلومة ، وذلك بالشروط الواردة فى فرمان الوراثة الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤١ والفرمان الصادر فى أول يونية من نفس العام . وقد حدث هذا التقليد واستمر فى شوال ١٢٦٤ (يولية ١٨٤٨) ، والمحرم ١٢٦٥ (نوفمبر ١٨٤٨) ، وشوال ١٢٧٠ (يولية ١٨٥٤) .

وبذلك خضعت إدارة والى مصر للسودان لنفس الشروط التى وردت فى فرمان وراثة الحكم فى مصر ، وقد زاد عليها فرمان السودان بعض الشروط الأخرى وهى :

١ — إدارة المقاطعات السودانية وتنظيم شئونها بما يتفق والعدل وتوفير أسباب السعادة للأهالى .

٢ — إرسال بيان شامل للايرادات السنوية إلى الباب العالى .

٣ — منع موظفى الحكومة ورجال الجيش من استرقاق الأهالى فى مقابل المرتبات الحكومية .

٤ — منع تشويه الرجال (خصيهم) من أجل قيامهم بخفر الحريم وخدمتهن .

وهكذا أطلق الفرمان يد الوالى فى تنظيم حكومة السودان وادخال الاصلاحات التى يراها كفيلة باسعاد أهله . وأخذ يزاول السلطة التى يؤهلها له منصبه كوال لولايتين من ولايات الدولة العثمانية فى نطاق الشروط التى نصت عليها الفرمانات فى الأمور الداخلية والخارجية ، فالقناصل الذين كانوا يعينون بالسودان كانوا يعينون بنفس أسلوب تعينهم فى مصر . يلتمس سفير الدولة فى الآستانة من السلطان اصدار « براءة » بتعيين القنصل فإذا وافق السلطان منحت البراءة وصدرت ثلاث فرمانات إلى والى مصر ونائب الاسكندرية والثالث إلى قاضى مصر حيث يسجل بالمحكمه الشرعية ثم تبلغ الجهات المختصة .

أما وكلاء القناصل فكانوا يعينون بعد التماس القنصل من الوالى

ثم تبلغ الموافقة إلى جهات الاختصاص فى مصر والسودان[١] . كما كانت تسرى على السودان ومصر نفس الإجراءات المترتبة على علاقات الدولة العثمانية مع غيرها من الدول ، فعندما قطعت الدولة العثمانية علاقتها ببلاد اليونان عام ١٨٥٤ أرسل الباشا الكتخدا فى مصر أمرا إلى حكمدار السودان مؤداه « بما أن العلاقات الخارجية والمعاملات التجارية قد قطعت بين الدولة العلية واليونان وتقرر أن يبرح بلاد الدولة المحروسة اليونانيون المقيمون فى مختلف جهاتها وكذلك القناصل ووكلاؤهم وجميع التجار ذور التبعية اليونانية واعطيت لهم مهلة خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم السبت السابع عشر من الشهر الحالى (رجب ١٢٧٠) . . . فبموجب تلك الارادة يلزم أن تعاملوا التجار وغيرهم من ذوى التبعة اليونانية الموجودين فى بلاد السودان . . . على هذا الأساس »[٢] .

وضع السودان الغربى :

ويلاحظ أن هذا الفرمان قلد والى مصر ولاية السودان الأوسط ولكنه فى نفس الوقت ضم إلى حكمه السودان الغربى (سلطنة

---

(١) المحفوظات التاريخية : محفظة ٢٨ معية تركى جزء أول — وثيقة رقم ٥٩ بتاريخ ٥ صفر ١٢٨ رقم ٥٢ من ناظر ديوان الخارجية إلى مديرى سنار وبربر وتاكة وكردفان .

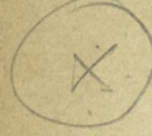
(٢) المحفوظات التاريخية — دوسيه السودان — دفتر ٦٦٤ صادر ديوان الكتخدا . وثيقة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٠ من الكتخدا إلى حكمدار السودان .

دارفور) أيضا ، رغم إنها كانت مستقلة فى ذلك الوقت وغير داخلة تحت السيادة العثمانية وتعليل ذلك أن الفرمان ربما تضمنها تشجيعا للوالى على ضمها للسيادة العثمانية .

وضع السودان الشرقى :

كما يلاحظ أن الفرمان أغفل الإشارة إلى السودان الشرقى رغم أن هذا القسم من السودان كان أول أقسامه التى خضعت للسيادة العثمانية . والواقع ان العلاقة بين السودان الشرقى والدولة العثمانية بدأت مبكرة فى القرن السادس عشر لأن السلطان العثمانى بعد فتح مصر سنة ١٥١٧ أخذ يبسط سلطانه على ملحقات السلطنة المصرية فى الحجاز واليمن ، ثم مد سلطانه من تلك الجهات إلى سواكن ومصوع على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأطلق على هذا الجزء من أملاكه اسم « ولاية الحبش » ، وامتداد هذه الولاية إلى الداخل غير محدود وحدودها مبهمة ، وقد سميت بهذا الاسم لأنها تخارج بلاد الحبشة . ووضعت ولاية الحبش تحت إشراف والى جدة ، على أن يعين من جانبه قائمقام على كل من سواكن ومصوع . ولما كان النفوذ العثمانى فى جدة قبل الفتح المصرى ضئيلا للغاية فقد كانت السيادة العثمانية على هذا القسم تكاد تكون اسمية .

وبعد أن نجح الجيش المصرى فى القضاء على الوهابيين وأعاد



بلاد العرب للسلطنة العثمانية عين السلطان إبراهيم بن محمدعلى واليا على جده[1]، وتضمن ذلك إشرافه على « ولاية الحبش » ، وأصبح لقبه الرسمى : متصرف جده والحبش أو والى إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة أو شيخ الحرم المكى وحاكم الحبش ومتصرف جدة أو والى جدة والملحقات[2].

وإغفال الفرمان ضم السودان الشرقى إلى مصر وإخضاعه للإدارة المصرية جعلها تواجه نوعين من المشكلات : مشكلات الحدود ومشكلات الجوار .

فالنوع الأول من هذه المشكلات يتعلق بالحدود بين حكومة السودان التابعة لوالى مصر وإياله الحبس التابعة لوالى جدة . وأهمية رسم هذه الحدود متصلة بجمع الأموال الأميرية ، لأن قبائل الرعاة من الهندوى تسكن هذه الإقاليم وتنتجع الكلأ فى مزاعى مديرية التاكة وهى المديرية المستجدة التى أنشأها والى مصر لتدعيم سلطة الحكومة فى هذه المناطق . وحياة الرعى تتنافى مع الاستقرار فلأى الجهتين ينبغى أن يدفع الميرى ؟

والنوع الثانى من المشكلات يتعلق بالحاجة إلى منفذ بحرى

---

(١) المحفوظات التاريخية — محفظة ٤ بحر برا — وثيقة رقم ٨٤ بتاريخ ٩١ صفر ٣٢ من محمد نجيب إلى والى مصر .

(2) Nahum : Vctes Diplomatiques et Firmans Imperianx .... pp. 96, 126, 135, 175. 228.

تشرف عليه الإدارة المصرية فى السودان . ولما كانت سواكن ومصوع أقرب الموانى إلى مديرية التاكة وأنسبها لتصدير غلات السودان الأوسط فقد تطلعت أنظار والى مصر إلى السودان الشرقى وإيالة الحبش .

ويبدو أن والى مصر أراد أن يتصرف فى حل هاتين المشكلتين من تلقاء نفسه فأمر بتحصيل الميرى من هذه القبيلة بالقوة وأدعى مأمور السودان أحمد باشا ، أن الجهات الواقعة على ساحل بحر القلزم والممتدة إلى مغرب الشمس ، واقعة فى نطاق إدارة السودان وأن الناحية الأخرى تابعة لولاية جدة ؛ وطلب إليهم تعيين وكيل عنهم يقيم فى بربر يباشر مصالحهم ويؤدون له الميرى الذى يفرض عليهم ولذلك لجأ أفراد القبيلة إلى سواكن وقدموا التماساً إلى والى جده يطلبون فيه وضع أرض سواكن كلها تحت إدارة ولاية جدة . ومن ثم كتب الصدر الأعظم رءوف باشا إلى والى مصر يطلب منه أن يأمر مأمور السودان ورجاله بكف يدهم ومنع تداخلهم[١] .

ورد والى مصر بأنه رجع إلى دفتر البلاد السودانية فوجد القبيلة المذكورة ، قوماً مشردين ليس لهم ارتباط بأحد الجانبين المذكورين مجردين من قيد الحكومة وليس لهم انضباط بدفع بارة واحدة باسم

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة رقم ١١٧ وارد عابدين — ملف الصدارة بتاريخ ٢٧ جمادى الأول ١٢٥٩ من الصدر الأعظم إلى والى مصر .

الضرائب . » ثم يذكر كيف إنه أنشأ مديرية التاكة لتوطيد هيبة الحكومة فى تلك الجهـــات . وأكد أن هذه القبيلة من أهالى التاكة ولكنهم يتهربون من الميرى ؛ ثم يتساءل كيف صدق والى جدة دعواهم بينما هو لم يجمع منهم « بارة » واحدة من قبل ؛ أيريد أن يستغل هيبة الحكومة السودانية فيجمع باسمها الميرى ؛ أم يريد أن يسخر الجيش المصرى فى مديرية التاكة لكى يوطد نفوذه ؛[1] ثم أخذ والى مصر بعد ذلك ينتقد الإدارة فى مرفأى مصوع وسواكن، وكيف أن والى جدة عهد بالإدارة فى كل منها إلى « وكيل من ضعاف التجار يتعاطى الرشاوي باسم الهدية » وإنه لما كانت مصر فى ذلك الوقت فى أمس الحاجة إلى الماشية نظراً للوباء الشديد الذى فتك فيها بالماشية ، فقد أمر حاكم السودان أحمد باشا بارسال ثمانية ألف رأس من الماشية ، ورد أحمد باشا بأن المواشى مترفرة فى مديرية التاكة ولكن إرسالها متعذر عن طريق البر ، والتمس إرسالها عن طريق البحر فتشحن من مينائى مصوع وسواكن[2] .

وفى نهاية الرسالة اقترح والى مصر على الباب العالى حلا مناسباً والتمس الموافقة عليه ، وهو يتخلص فى أن يلحق الميناءان بمديرية

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر ٨ عابدين . وثيقة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١١ شوال ١٢٥٩ — قائمة إلى الباب العالى .

(٢) دفتر ٨ عابدين — وثيقة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩ جمادى الآخر ١٢٥٩ من والى مصر إلى الباب العالى .

التاكة على أن يقوم والى مصر بإدارة جمركى سواكن ومصوع : فيرشح من جانبه لكل منهما أحد الضباط المصريين برتبة (البكباشى) ويرسلهما إلى والى جدة فيزود كلا منهما بأمر تعيين ، على أن تصحب كلا منهما قوة حربية لا تقل عن خمسمائة جندى . وذلك يحقق فى نظره الفوائد الآتية :

١ — يقدم والى مصر لوالى جدة إيراد الجمرك السنوى بحيث لا يقل عن ١٥٠ ٪ مائة وخمسين فى المائة من إيراد الجمرك الراهن .

٢ — ضمان النشاط التجارى فى تلك المنطقة وجلب المواشى بانتظام .

٣ — استخدام القوة الحربية المصاحبة فى إقرار الأمن بالحجاز عند اللزوم[1] .

وفى رسالة إخرى كرر التماسه واقتراحه وختمهما بقوله «وهكذا فإن مرادى من طلب الحاق الميناءين المذكورين بمديرية التاكه ليس بقصد استغلالها أو لأجل الانتفاع بهما فى التجارة بأى ضرب من ضروبها وإنما لأجل المحافظة على ولائى وإخلاصى للدولة .... ومن اعتداءات العرب الطائشين . »[2] .

---

(١) دفتر ٨ عابدين — وثيقةرقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٦٢ رسالة من والى مصر إلى القبوكتخدا .

(٢) دفتر ١٠ عابدين — وثيقه رقم ٦٤٢ بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٦٢ رسالة من والى مصر إلى والى جدة .

وإزاء قوة الحجة التي أدلى بها والى مصر فقد وافق السلطان على الاقتراح الخاص باحالة إدارة مينائى سواكن ومصوع إلى الجانب المصرى على النحو السابق . وبالفعل أرسل والى مصر يخبر والى جدة بهذه الموافقة وبأنه عين البكباشى حق أفندى مديراً لمصوع ومحمد أمين أفندى مديراً لسواكن وطلب إليه تزويدهما بأمر التعيين والعمل على تيسير وصولهما إلى مقر عملهما[1]

غير أن أمور السودان الشرقى لم تستمر على هذا الوضع بعد وفاة والى مصر ١٨٤٩ ؛ إذ عادت الأمور فيما يختص بهذا القسم من السودان فيما بين عامى ١٨٤٩ ، ١٨٦٥ إلى الوضع الذى كان عليه قبل إلحاقه بالإدارة المصرية . فقد رأى عباس والى مصر أن تكف الحكومة المصرية يدها عن إدارة هذين المينائين ابتداء من المحرم ١٢٦٥[2] وإن كان سعيد قد فكر فى استعادة المينائين عندما كون الشركة المجيدية للملاحة فى البحر الأحمر[3] ويبدو أن وجهة النظر التى أبداها والى مصر فى إحدى رسائله إلى الباب العالى ومؤداها إن والى جدة يريد استغلال

(١) الوثيقة السابقة (٢) الدفتر الأول س ١٢٠٧ بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٦٥ — إرادة إلى أمين جمرك سواكن .

(٣) المحفوظات البريطانية رقم ٧٨ — رسالة رقم ٥٢ من الاسكندرية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٥٦ من بروس إلى كلارندون .

هيبة الحكومة المصرية والإدارة المصرية فى السودان لمصلحة ايالته صحيحة ، لأن والى جدة بعد أن أحيلت إليه إدارة سواكن ومصوع أرسل يرجو والى مصر الجديد عباس أن يأمر ببقاء الأميرالاى خليل بك الذى كان معيناً من قبل والى مصر ومعه الأورطة المصرية بدعوى « أن الجنود المصرية تعتبر من الجنود السلطانية ، كما أن السواحل المشار إليها من البلاد المحروسة الشاهانية[1] » .

غير أن والى مصر صمم على استرداد الأورطة المصرية وقائدها وضرورة انسحابها إلى مديرية التاكة[2] . وخوفاً من أن تتكرر مأساة الحدود فقد عمل من جانبه على جعلها واضحة لا لبس فيها ، ولذلك أمر مدير تاكة فتوجه إلى سواكن واجتمع فى الديوان بعد صلاة الجمعة بالقاضى والمفتى ووجوه البلد ومشايخ العربان وأرباب الخبرة وقاموا بتحديد الحدود « ووافق على ذلك وجوه البلد ومشايخ العربان ووضعوا أختامهم على ذلك القرار الخاص بالحدود[3] » .

ولعلنا نتساءل عن العوامل التى دفعت عباسا إلى التخلى عن إدارة

(١) المحفوظات التاريخيه بعابدين — محفظة رقم ١٢٣ عابدين بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٦٥ من محمد حسيب والى جده إلى والى مصر .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — رسالة بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٥ من والى مصر إلى حسيب والى جده .

(٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة رقم ١٢٩ عابدين بتاريخ ١١ شعبان ١٢٦٦ من محمد سرجاوش (مندوب الوالى) إلى والى مصر .

سوا كن ومصوع . وهذه العوامل تبدو واضحة إذا تبينا اتجاهات الوالى الجديد، إذ كان يشعر أن مصر التى أنهكتها حروب محمد على فى حاجة إلى الهدوء والاستقرار ، وإن سياسة التوسع التى تتطلب المصروفات الباهظة ينبغى أن تتوقف لتحل محلها سياسة تقوم على الاقتصاد والابتعاد عن المشكلات السياسية والحربية ؛ فتخليه عن تلك الأماكن كان نتيجة لإدراكه مدى قدرة مصر على تحمل أعباء الحكم والإدارة فى هذه الأقطار الشاسعة مع بعدها عن عاصمتى مصر والسودان ، كما كان يخشى أن يؤدى احتفاظه بهما إلى احتكاكه بالحبشة .

المسألة الحبشية

والواقع أن وجود الإدارة المصرية فى السودان الشرقى خلق مجالا للاحتكاك بين مصر والحبشة . ونظراً لأن المنطقة التى تفصل بينهما يسكنها قوم من الرعاة الرحل فقد أدى ذلك إلى تعدد مشكلات الحدود بين البلدين . ولم تستطع كل من الحكومتين السودانية والحبشية وقف نشاط هذه القبائل التى لا تعترف بالحدود السياسية المصطنعة ، وأدى ذلك إلى اضطراب العلاقات بين مصر والحبشة ، زد على ذلك اطماع الرءوس الأحباش الذين كانوا يدعون نوعا من السيادة على السودان وبلاد النوبة مما دعا أحدهم وهو الرأس كاسا

إلى الخروج على ملك الحبشة ثم فرض الأموال على دار القلابات المتاخمة لحدود السودان ، ولم يكتف بذلك بل تعدى حدود السودان وفرض الأموال على جزء من مديرية فازوغلى وذلك عام ١٨٤٨ (١٢٦٣) . وقد اضطر الوالى إلى اصطناع الحزم فأمر حكمندار السودان خالد باشا بتأديب هذا الرأس الذى خرج على مليكه وتعدى على حرمة الجوار . وأمر الوالى فى نفس الوقت بإبلاغ ذلك القرار إلى النجاشى نفسه[١] .

وقد كان محمد على متخوفا فى أول الأمر من مساعدة بعض رءوس الأحباش للماليك الفارين من مصر إلى السودان[٢] ، كما فكر سعيد فى غزو الحبشة دفعا لاطماعها فى أقليم السودان . غير أن انجلترا وقفت لهذه النوايا بالمرصاد رغبة منها فى وقف نمو الادارة المصرية فى السودان لاسيما وقد عزمت على انشاء علاقات سياسية واقتصادية مع الحبشة . وفى سبيل ذلك حرضت الباب العالى[٣] ؛ فارسل الصدر الأعظم يحذر الوالى من اتخاذ مثل هذه الخطوة ويقول « وصل إلى

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — وثيقة رقم ٨١٣ بتاريخ ٢٧ القعدة ١٢٣٦ من أرتين بك إلى عموم القناصل

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١ تركى وثيقة رقم ٢٤ — قائمة محررة فى ٢٧ جمادى الثانية ١٢٢٥ .

(٣) المحفوظات البريطانية ١٤٣١/٧٨ — رسالة رقم ٣٦٥ القسطنطينية بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٥٩ من بلور إلى ايرل أوف كلارندون .



الحكومة العثمانية تقرير مفاده انكم على وشك ارسال قوة حربية إلى بلاد الحبشة التى لا تدخل ضمن حدود مصر . ولما كان لم يحدث (من جانب الأحباش) ما يستدعى اتخاذ هذا الأجراء ، ونظرا للحكمة والعدالة اللتين تتحلى بهما ، فلا يمكن أن يدخل مثل هذا الأمر فى دائرة التصور(١) .

ولما تعذر على سعيد حل المسألة عن طريق الحرب أراد معالجتها بالأساليب السياسية مستعينا بنفوذ الكنيسة القبطية فى دوائر حكومة النجاشى ، فكلف بطريرك الأقباط فى مصر وهو بطريرك الكنيسة الحبشية فى الوقت نفسه أن يسافر إلى الحبشة ويقنع النجاشى باتباع سياسة سلام وصداقة ، غير أن هذه المساعى وأن كانت قد خففت من حدة الخلاف ، إلا أنها لم تقض على جوهره مما أدى إلى الحرب بين الدولتين فى عصر اسماعيل .

---

(١) المحفوظات البريطانية ٧٨/١٤٣١ — مرفق بالوثيقة السابقة بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٥٩ مرسل من الصدر الأعظم إلى والى مصر .

القسم الثالث

العلاقات المصرية العثمانية

وأثرها فى شئون السودان

كثير من المتاعب التى صادفت الادارة المصرية فى السودان حتى ١٨٦٥ انما يرجع فى أسبابه إلى توتر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية فى ذلك الحين ، وكثير من الاخطاء التى وقعت فيها هذه الادارة يرجع إلى انصراف الولاة إلى حل المشكلات بينهم وبين الدولة . وسوف نحاول تفصيل ذلك فيما يلى :

الادارة المصرية فى السودان

قامت الادارة المصرية منذ ضمه إلى نطاق الدولة العثمانية على أنقاض نظم إدارية اشتمل بعضها على عناصر صالحة ، غير أن معظمها كان أقرب ما يكون إلى البدائيه والانظمة القبلية وهذه وان كانت تناسب ظروف تلك الاقاليم وأوضاعها فى ذلك الوقت إلا أنها لم تكن تصلح بمفردها كأساس لحكومة موحدة مستقرة . كان على وإلى مصر إذن أن يقرر : هل يبقى النظم الموجودة والحكام السابقين

بعد خضوعهم للسيادة العثمانية ، على أن تنتهى الأمور إليه ويكون مركزا لرسم السياسة والتوجيه أم يفعل ما فعله فى مصر ؛ فيلغى النظم القديمة وينشىء نظاما جديداً يقوم فى أساسه على المركزية الشديدة التى ترجع كل شىء إليه ونعتمد فى التنفيذ على صفوة من الرجال المختارين الذين اعدوا اعداداً خاصاً لتولى شئون الحكم والادارة ؟

ونظرة الوالى إلى اقاليم السودان هى التى رجحت الاحتمال الثانى ، إذ كان يعتبر مصر والسودان قطراً واحداً يكون وحدة إدارية واقتصادية وتتمثل فيه أقاليم الوجه البحرى والصعيد وأقاليم السودان.

وعلى هذا الأساس نقلت كثير من الآسس التى قامت عليها الادارة فى مصر إلى السودان بدون تعديل أو بعد تعديل بسيط ، دون اعتبار كبير لخواص البيئة وتقاليد المجتمعات السودانية(١). ومن هنا وجدت نقطة ضعف مهمة فى الادارة المصرية بالسودان وهى انها لم تتشكل فى ذلك الوقت ولم تتكيف تماماً وفقاً للاوضاع والخصائص المحلية.

وثمة نقطه ضعف أخرى مردها إلى الحكام أنفسهم، فرغم أن معظمهم كانوا جماعة من « ذوى العقل الراجح والرأى السديد » إلا أن هؤلاء

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر ٣٧٨ معيه تركى — وثيقة رقم ٢٠٠٥ بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٦٠ أراده إلى مدير كردفان ، دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية — وثيقه رقم ٢٨٦٤ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٠ افادة إلى مدير المالية .

الحكام وهم يعملون باسم والى مصر والسلطان العثمانى تشربوا فكرة الترك عن النظام الطبقى فى الحكم : فالحاكم فى نظرهم متميز عن الرعية ، والرعية ميدان لاستغلال الحاكم وسلطته التى قد تصل إلى حد الاستبداد . غير أنه ينبغى أن ندخل فى اعتبارنا أمرين : الأول بعد المسافات بين مصر والسودان وصعوبة المواصلات ، كل ذلك جعل ثمرة الحكم الجديد لا تنضج الا بعد سنوات عديدة . كما أن تأصل بعض العادات كالرق والغزو الداخلى وقف عقبة كأداء فى طريق الإدارة المصرية لاسيما وقد استغل الموقف بعض المغامرين من التجار الأوربيين .

والأمر الثانى أن نظم الحكم والإدارة فى مصر لم تستقر تماما إلا بعد أن أصدر الوالى قانون « سياستنامه » فى يوليه ١٨٣٧ لتنظيم المصالح والإدارات وشئون مصر والسودان ، ولذلك فإن الحكم فى السودان بقى موضعا للارتجال والتجربة مدة طويلة ، كما أن إنشغال الولاه فى نزاعهم مع الباب العالى استنفد معظم جهودهم ، فلم ينل السودان ما يستحقه من العناية رغم شدة رغبتهم فى ذلك .

حاكم السودان العام :

وكان محمد على أول من واجه مشكلة تنظيم حكومة السودان . هل يعين حاكما عاما (حكمدارا) للسودان يجمع السلطة كلها فى يده؟ وهل يتصل هذا الحاكم العام بالوالى مباشرة أو يتصل بالدواوين

فى القاهرة ؟ أم ينشئ فى السودان إدارات على نسق الإدارات فى القاهرة ؟ واستقر رأيه على تعيين « حكمدار » يمثل سلطته فى الخرطوم وتشمل سلطته سائر أقالم السودان ويكون اتصاله بالوالى وديوان الجهادية بالقاهرة . ثم قسم هذه الأقاليم إلى مديريات ثم أقسام ثم حلال أو قرى .

غير أن هذه التجربة لم تستمر نتيجة رواج الاشاعات بنزوع بعض الحكام إلى الاستقلال ولذلك فكر سعيد فى تجربة أخرى وهى إلغاء منصب حكمدار السودان ثم تقسمه إلى مديريات تخضع كل منها للقاهرة مباشرة وليس لواحدة منها سلطة على الأخرى . ولم تنجح هذه التجربة أيضا وعاد سعيد إلى النظام الذى استنه أبوه .

وكان يراعى فى الحكمدار أن يكون من الحاصلين على رتبة « الميرميران » وهى تعادل رتبة الفريق الآن وأن تتوفر فيه شروط معينة[١] .

أما المديرون فكانوا يختارون من ذوى التجربة الحاصلين على رتبة « أمير اللواء » ثم صاروا يختارون من الحاصلين على رتب القائمقام والصاغ فتأثرت الإدارة نتيجة لذلك وخاصة فى مديريات

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ٩ معية تركى — وثيقة رقم ٧١ بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٧٢ من محمد حليم إلى الوالى ، دفتر ٨ عابدين — وثيقة رقم ٣٧٢ بتاريخ غره ذى الحجة ١٢٦١ من الوالى إلى الباب العالى .

فيزوغلى وسنار وتاكه ولذلك قرر المجلس المخصوص فى ٢٧ شوال ١٢٦٥ (١٨٤٩) بناء على طلب الوالى أن يكون المدير من الحائزين على رتبة الأميرالاى ، على أن يجرى تبديلهم كل ثلاث سنوات[١] . فيضمن الوالى خبرتهم وعدم تفكيرهم فى الانفصال .

اشراك العنصر الوطنى

ولم يعمد الحكم الجديد إلى تحطيم الرؤساء المحليين السابقين ، بل استعان بمن وثق فيهم وخاصة فى حفظ الأمن وجمع الميرى وفض الخصومات وبذلك وجد بين الأهالى من صار مديراً أو مأموراً أو ناظر قسم أو معاون أو شيخ حلة ، وتعاطوا مرتبات شهرية من الحكومة وارتدوا الزى العثمانى[٢] .

وعندما زار الوالى السودان ١٨٣٨ اصطحب معه فى عودته عدة غلمان من أبناء وجوه السودان إلى مصر وأدخلهم المدارس المصرية ليتعلموا مبادىء العلوم ثم نقلهم إلى مكتب الزراعة ثم إلى مدرسة الألسن ، وكان هدفه من ذلك إعدادهم لتولى المناصب فى بلادهم[٣] .

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ٤ أوامر جهاديه — أمر رقم ٦٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٥ من الوالى إلى مدير الجهادية .

(٢) الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ص ٢٥ — ٣٥ .

(٣) شكرى : مصر والسيادة على السودان — ص ٨ .

وكان فى نفس الوقت يشجع تعيين السودانيين فى المناصب ، فشورى المعاونة — مثلا — لا ترى مانعاً من تعيين محمد عبد الرحمن افندى أمين خزينة فى إحدى مديريات السودان من أجل كونه سودانى الأصل حيث أن أهالى السودان مثل أهالى مصر كلهم رعايا الحكومة المصرية .... وإن مصالح القطرين كلها وحدة لا تتجزأ[1] ، . كما راعى أن تكون القوة الحربية المرابطة بالسودان والتى كانت لا تقل عن ثلاث أورط كاملة ، من أبناء السودان أنفسهم وكان النقص بين صفوفها يستكمل من «داخلية البلاد نفسها» ، «كأبناء الشايقية» ، مثلا[2] .

النفى إلى السودان

وكثيراً ما أخذ على مصر أنها كانت تستخدم السودان كمنفى للمجرمين والمغضوب عليهم من موظفيها ولكن دراسة الوثائق توصلنا إلى رأى آخر ، فقد نصت « المادة الحادية عشر من الفصل الثالث من قانون مجلس الأحكام بمصر ، على أن «المتهم بالسرقة وتثبت

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر معاونة إيرادات . وثيقة رقم ١١١ بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٦٠ .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين : محفظة ٤ معية تركى — رسالة رقم ٨٧ بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٧١ من حكمدار السودان إلى كاتب الديوان الخديوى ، المحفوظات النمساوية ٣٨/٩٥ تقرير رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٣ مارس ١٨٥١ من قنصلها فى مصر إلى وزير خارجية النمسا .

عليه التهمة وتكون له ثلاث سوابق يحكم عليه بالنفى والتغريب إلى بلاد السودان ، على أن تصحبه زوجه وأولاده إن كانوا فى معيشة واحدة ، وكذلك إذا حكم عليه بمدة تزيد على خمس سنوات فينفى هو وأسرته إلى السودان[١] » .

كما جاء فى قرار لجمعية الحقانية بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ (١٨٤٨) « إن الذين يستحقون العقاب من أجل ارتكابهم جنايات السرقة أو القتل أو الاختلاس أو ما أشبه ذلك من الأمور القبيحة يرسلون إلى جبل فيزوغلى ثم رؤى إرسالهم إلى ليمان الأسكندرية ثم عاد فرؤى إرسالهم إلى جبل الدول بالسودان[٢] » .

ودراسة هذه الوثائق وغيرها تدلنا على ما يأتى :

١ — لم يكن إرسال المحكوم عليهم بالسجن لأكثر من خمس سنوات إلى فيزوغلى أو جبل قيسانه أو جبل الدول بقصد الأضرار بالسودان أو عدم اعتباره ، وإنما كان لمجرد سجنهم فى بقعة « يكون جوها وخيما جداً » ، ولذلك اختيرت الجهة المعروفة بكركوج فى مديرية

---

(١) أمين سامى : تقويم النيل ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر ١٩٨٩ صادر جمعية الحقانية — وثيقة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ — إلى حكمدار السودان .

فيزوغلى لهذا الغرض[١] ولا ضير فى ذلك إذا علمنا نظرة الوالى إلى السودان ومصر كوحدة إدارية ، حتى إن هؤلاء « القتلة واللصوص وقطاع الطرق المشهورين » كانوا فى فترة ما يرسلون إلى ليمان الاسكندرية على نحو ماجاء فى الوثيقة التى أوردناها .

٢ — روعيت الناحية الإنسانية ومصلحة السودان عندما تقرر إرسال المحكوم عليه مع أفراد أسرته ، وبينما كان يعيش هؤلاء الأفراد معيشة كريمة ، كان على السجين أن يشتغل تحت الحراسة فى التعدين واستخراج الذهب بإشراف أمين معدن الذهب[٢] ؛ وهو مستقر البال لوجود أسرة قريبة منه ؛ حتى إذا طاب لها المقام فى السودان بعد انتهاء المدة استقروا فيها .

٣ — ولضمان عدم حدوث أى ضرر من جانب المحكوم عليهم قرر مجلس الأحكام فى قراره رقم ١١ بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٧٠ (١٨٥٤) أن تبنى قلعة بكركوج من أعمال مديرية فازوغلى . وبعد الشروع فى البناء ، صرف النظر عن إقامة القلعة وتقرر ١٢٧١ (١٨٥٥) الافراج عن بعض المسجونين وإعادتهم لمصر ، أما الباقون فقد سجنوا

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر ١٤ عابدين — وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٦ إلى الصدارة العظمى .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر رقم ٢٣٩٢ صادر ديوان الخديوى وثيقة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٦٦ .

فى جبل «قيسان»، ولم يكن عددهم جميعاً يتجاوز ٤٢ سجينا فأصبحوا بعد هذا القرار لا يتجاوزون شخصاً واحداً من سنار حكم عليه بتهمة الفرار من الخدمة العسكرية وآخر من فيزوغلى بتهمة قتل أحد الأتراك وثالث من التاكه وهو عبد اتهم بالقتل(١).

مما سبق يتضح لنا بجلاء أن المسألة لم تكن نفياً بالمعنى الذى تحمله هذه الكلمة الآن وإنما هو إبعاد أو سجن فقط ينقضى بانقضاء المدة المحكوم بها. غير أن المرء إذا استهدف أغراضه الخاصة دون المصلحة العامة تنكب السبل إليها، كما أن السياسة كما يقال — إذا دخلت شيئا أفسدته، وهذا ما حدث عندما تولى عباس واشتدت أزمة التنظيمات بينه وبين الباب العالى واتهمه الباب العالى بخنق الحريات فاشتدت به الهواجس وصار يبعد من يشك فيهم إلى جدة أو مصوع أو السودان(٢).

كما استغل بعض الموظفين المنقولين إلى السودان على غير رغبتهم فرصة توتر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية للصيد فى الماء العكر فكان بعضهم يفر إلى الآستانة ويلتمس الخدمة فى غير مصر والسودان

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة رقم ٤ معية تركى — وثيقة رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٧١ من حكمدار السودان إلى كاتب الديوان الخديوى.

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٤ عابدين — وثيقة رقم ٦ مرسلة إلى الصدارة بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٦.

كما حدث من أمين بك عضو مجلس الأحكام المصرية الذى وعده الوالى برتبة اللواء على أن يعين بالسودان فتظاهر بالقبول وطلب إجازة يقضها بالإسكندرية مع أسرته هو وزميل له، ومن الإسكندرية ركب البحر إلى الآستانة حيث وجد ترحيبا من الحكومة العثمانية فكتب عباس يعرض وجهة نظره عن مثل هذه الحالة بقوله « إذا سمح لهما — أى لأمين بك وزميله — بالالتحاق بخدمات الدولة أصبح من العسير علينا أن نوفد إلى السودان أى موظف كان ، بل إن هذا الوضع سيكون له أثره السيء جدا على أحوال السودان وإدارته . . والسودان لا يخرج عن كونه بعض أجزاء المملكة المحروسة السلطانية ولم يستتب فيه الأمن وحسن الإدارة إلا بعد جهود كبيرة . . هذا إلى أن استخدام المومىء إليهما . . سيكون قدرة سيئة لسواهما من الناس حيث يرفضون إذ ذاك القيام بأية مهمة فى السودان اعتمادا على أنهم يغادرون مصر ويستخدمون بالآستانة[1]» .

والسودان لا يخرج عن كونه بعض أجزاء المملكة المحروسة السلطانيـة ، ولم يستتب فيه الأمن وحسن الإدارة إلا بعد جهود كبيرة . . هذا إلى أن استخدام المومىء إليهما . . سيكون قدوة سيئة لسواهما من الناس حيث يرفضون إذ ذاك القيام بأية مهمة

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٢ عابدين — وثيقة رقم ٩٨ مرسلة إلى الصدارة بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٦٥ .

فى السودان اعتمادا على أنهم يغادرون مصر ويستخدمون بالآستانة[١].

مسألة الرق :

وقد وجه كثير من السائحين إلى الحكومة المصرية تهمة التهاون فى محاربة النخاسة[٢]، وجأر كثير من القناصل بالشكوى وقامت انجلترا تتزعم لواء الدعوة لتحريم الرق ؛ كما أن فرمان السودان ١٨٤١ نص على تحريم النخاسة لأنها تؤدى « إلى انقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل إنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة[٣] » .

وصيد الرقيق كان حقيقة واقعة فعلا ، وكانت له تجارة نافقة يزاولها التجار من العرب والأوربين وأهل الشام ، بل وبعض القناصل وموظفى القنصليات ، وكان ميدانها القرى المتطرقة على حدود السودان حيث يخرج القناصة مدججين بالسلاح فى شكل غزوة تدمر القرى وتأسر الذكور والاناث دون اعتبار لآدميتهم .

وكانت انجلترا تتزعم حركة لابطال الرق فأخذت تضغط على

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٢ عابدين — وثيقة رقم ٩٨ بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٦٥ مرسلة إلى الصدر الأعظم.

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٧ عابدين — تقرير مرفق بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٦١ من سفير النمسا بالآستانة إلى ترجمان السفارة .

(٣) الفرمان الخاص بالسودان الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ .

الباب العالى بقصد إلغاء هذه التجارة فى سائر اتحاد الدولة . وقام الباب العالى من جانبه بالضغط على والى مصر لمكافحة الرق فى السودان .

ولما كان القضاء على هذه التجارة دفعة واحدة يكاد يكون مستحيلا فى ذلك الوقت فقد فكر والى مصر أول ما فكر بالعمل على أضعاف هذه التجارة بالتدريج فأصدر أوامره إلى مديرى السودان بإلغاء صيد الرقيق واعتق من كانوا فى الأسر عند زيارته للسودان سنة ١٨٣٨ ، وكان عددهم نيفا وستة آلاف ، ثم زاد الرسم الجمركى الذى يؤخذ عن كل عبد[1] .

وعندما ذهب سعيد لزيارة السودان ١٨٥٧ أعلن فى مدينة بربر إلغاء الرق رسمياً فى ديسمبر ١٨٥٧ (٩ رمضان ١٢٧٤) ، كما أمر بمنع مرور الرقيق من الأحباش والزنوج من جمرك أسوان وفك أسرهم وإعادتهم إلى بلادهم أحراراً[2] .

ومن أجل ذلك تحاشى النخاسون سَوْقَ الرقيق عن الطريق المألوفه واتخذوا من البحر الأحمر طريقاً لتهريب الرقيق إلى الخارج . واستمرت تجارة الرق وصيدة رغم كونها ممنوعة قانوناً . كما استمر

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٠ عابدين — رسالة رقم ٦٧ بتاريخ آخر رجب ١٢٥٩ من بوغوص إلى قنصل انجلترا فى مصر .

(٢) المحفوظات التاريخيه بعابدين — محفظة ٦ معية تركى — وثيقة رقم ١٤ بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٧١ من مفتش عام وجه قبلى .

ضغط انجلترا على الباب العالى ، وضغط الباب العالى بدوره على والى مصر وإن كان قد اعترف بالجهود التى بذلها الوالى فى هذا السبيل[١] . وحتى ١٨٦٥ ، كان الأمر لا يزال سائراً على ما كان ، رغم أوامر الوالى وجهوده وأمره بتشديد المنع ومعاقبة من يتاجر فى هذا الأمر بحبسه سنة ثم زيادة سنة كل مرة إذا عاد[٢] » .

وقد اعترضت بعض الدول الأوربية على أسلوب الحكومة المصرية فى تجنيد السودانيين باعتباره ميسراً لهذه التجارة إذ كانت تعهد بغرز الشبان إلى مندوبين ؛ بعضهم من الأوربيين ، فاتخذوا من هذا التصريح وسيلة إلى الاتجار بالرقيق ، وقد أبدت الحكومة أسفها ووافقت على أن تجرى عملية التجنيد بوساطة الموظفين المصريين ، كما كررت أوامرها بالتشديد فى منع الاتجار بالرقيق[٣] كما أوضحت حسن نيتها بقولها أن القبائل التى ترفع لواء العصيان تؤدب ويلحق الشبان بالجيش السودانى ولا يعاملون معاملة الرقيق ، بل يتمتعون بكامل حريتهم ويصرح لهم بالزواج ، كما أن أولادهم ونسائهم

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٢ عابدين — بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٧٣ من سعيد إلى حكمدار السودان .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ٢١ معية تركى — أمر رقم ٩٩ بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٧٥ من والى مصر إلى حكمدار السودان .

(٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٧ عابدين بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٨ (١٢ أغسطس ١٨٦١) من سفير النمسا بالآستانة إلى ترجمان السفارة وأمر الوالى إلى مدير سنار والخرطوم فى ٢٤ جمادى الأولى ١٢٧٨ .

لا يعاملون معاملة الرقيق ، بل يتركون أحراراً فى منازلهم وأوطانهم[١]

وهكذا نرى كيف كان الولاة يصدرون أوامرهم بتحريم الرق ؛ ولكن دون جدوى فإن الأوامر وحدها لا تكفى لإلغاء تقاليد رسخت منذ مئات السنين . ورسوخ هذه التقاليد جعل الحكام المحليين فى السودان لا يقرون وجهة النظر الأوربية فى تحريمه ، فتواطىء بعضهم مع النخاسين . ومما زاد الموقف سوءا أن تجارة الرقيق لم تعد محلية بعد أن تدخلت فى الميدان رءوس الأموال الأجنبية وضج حكام السودان بالشكوى من « حالة الأوربيين الذين يتجولون فى السودان باسم التجارة والسياسة[٢] » .

وكانت سلطة الولاة فى مصر تقف مكتوفة أزاء ما يتمتع به هؤلاء الأجانب من امتيازات خولتها لهم معاهداتهم مع الدولة العثمانية وسرت على مصر والسودان بحكم الفرمانات . وفى ظل هذه الامتيازات تألفت شركات تجارية لصيد الفيلة والاتجار فى العاج ، ونالت من الحكومة حق مزاولة هذه التجارة فى مساحات شاسعة فى جنوب السودان وغربه ، واتخذت من ذلك وسيلة إلى صيد الرقيق

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٠ عابدين — رسالة رقم ١٢١ ٢٥ المحرم ١٢٦٠ من خسرو بك إلى قنصل إنجلترا بمصر .

(٢) المحفوظات التاريخية — محفظة ١٩ معيه تركى — وثيقة رقم ١٠٢ من اصطفان رسمى إلى كاتب الخديوى بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٨ .

والاتجار به . واقتضى الأمر فيما بعد إرسال حملات حربية للقضاء على هذا النشاط المرذول .

الأزمات السياسية وأثرها على سياسة الإصلاح .

كان من الطبيعى أن يتجه والى مصر بعد تنظيم السودان إلى إصلاح مرافقه واستغلال إمكانياته وموارده مع توجيه العناية إلى النواحى الثقافية والاجتماعية ، غير أن الأزمات الطاحنة التى مرت بها مصر فى علاقتها بالدولة العثمانية منذ ضم السودان : أزمة الحكم الكبرى ١٨٣٨ — ١٨٤١ وأزمة التنظيمات ١٨٤٩ — ١٨٥٤ وأزمة قناة السويس ١٨٩٤ — ١٨٦٣ ؛ كل هذه الأزمات لم تسمح لوالى مصر بموالاة الاهتمام بشئون السودان وأطلقت يد الحكام المحليين ومكنت الأوربيين من استغلال هذه الظروف لتحقيق مصالحهم الشخصية . ومن أجل ذلك لم تنتظم شئون السودان رغم المحاولات التى بذلت .

والوثائق تدلنا بفصيح العبارة على مدى رغبة ولاة مصر فى النهوض بالسودان . ولم يكن من المعقول أن تنتظم أمور السودان دفعة واحدة بعد ضمه إلى مصر فأخذ محمد على يعمل على استقراره الإدارى أولا[1] ، ثم أرسل الأخصائيين من مصر فى فنون الزراعة والصناعة

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ٦٦ معيه تركى — رسالة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١ من والى مصر إلى خورشد باشا .

لتدريب العمال ، كما شجع زراعة القطن وحلجه ونسجه ، وزراعة الكتان والنيلة واستخراج الاصباغ[١] . وكان يمكن أن يتابع الوالى هذه السياسة وينهض بالسودان كما نهض بمصر لولا انصرافه إلى معالجة أزمة الحكم الكبرى التى استمرت من ١٨٣٨ إلى ١٨٤١ — وهى تبدأ فى الحقيقة بعام ١٨٣٣ — وجند لها الوالى أمكانيات مصر من المال والرجال . وفى خلال هذه الأزمة الطاحنة قام بزيارة السودان ١٨٣٨ ، وكان الغرض من هذه الزيارة المفاجئة موضع تعليق المعاصرين والمؤرخين ؛ فمنهم من عزاها إلى رغبته فى الحصول على الذهب ليستعين به على تجييش الجيوش لقتال السلطان ، ومنهم من عزاها إلى رغبة الوالى فى دراسة إمكانيات السودان تمهيداً لانسحابه إليه وتكوين مملكة السودان الحديثة إذا اضطرته الظروف إلى اخلاء مصر[٢] والواقع أن والى مصر كان يواجه فى ذلك الوقت ضغطا من جانب الباب العالى والدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا من أجل تنفيذ المعاهدات التجارية التى عقدتها هذه الدول مع الباب العالى بقصد إطلاق حرية التجارة وإلغاء العمل بنظام اليد الواحدة ، وهو النظام الذى كان يقوم عليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت ، وكان معنى ذلك تدبير موارد والى مصر وعجزه عن الكفاح ، ولذلك سافر

---

(١) الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ٣٢ .

(٢) شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ١٨ — ٢٠ .

إلى السودان مهدداً بالعمل على الاستقلال وكان غرضه من الرحلة أن يبتعد عن إلحاح القناصل ويرى إلى أى حد يستطيع منجم الذهب فى السودان أن يسد العجز فى الميزانية إذ أبطل نظام الاحتكار. وفى ربوع السودان وزن الوالى سائر الاعتبارات فعاد إلى مصر فى ١٥ مارس ١٨٣٩ وأعلن أنه يطلب امتياز الوراثة فقط مع بقائه تابعاً للدولة العثمانية[١].

وخشى الوالى أن يؤدى الغاء الاحتكار فى مصر والسودان إلى فتح الباب على مصراعيه أمام جشع الأوربيين لاستغلال السودان وانتهاب خيراته فى ظل القيود التى قيدت بها الفرمانات سلطته، فحاول إخراج الصمغ العربى والسنا المكى — وهما من غلات السودان الرئيسية حينئذ — وكذلك سائر الغلات التى تنمو بطبيعتها فى الصحارى والبرارى من نطاق هذه المعاهدات، غير أن ضغط الدول كان أقوى من أن يتحمله الباب العالى. فاضطر الوالى إلى اطلاق حرية التجارة فى السودان[٢]، ولكى يضمن مصلحة السودانيين أنفسهم ويحميهم من جشع الأوربيين الاستعمارى، حددت الحكومة سعرا أدنى لهذه

---

(١) Politis : Le Conflit Turco — Egyptien de 1838—1841

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ٦٥٤ صفحة ١٩٣ — لائحة بخصوص التعامل مع التجار الأوربيين بالسودان — ٢٢ شوال ١٢٦٨.

الأصناف[١] . وهكذا نرى أن جهود المصريين لاصلاح السودان لم تكن تواجه التقليد والعادات فقط وإنما كانت تكافح أطماعاً أوربية أشعبية وعناصر أجنبية أخرى تعمل لانتهاب خيرات الوادى دون وازع أو ضمير .

ثم تولى عباس ١٨٤٧ وأرسل أوامره إلى حكمدار السودان لطيف باشا[٢] والى مديرى المديريات فى السودان[٣] ، والى « حكام وقضاة المسلمين والعلماء وكافة الوجوه والأعيان وعموم الأهالى بحكمدارية السودان »[٤] . يطلب إليهم انتهاج سنن الاصلاح والعدل والمساواة والتعاون بين الحكام والأهالى . كما اقترن اسمه بمحاولة نشر الثقافة الحديثة بالسودان إذ أمر بإنشاء مدرسة ابتدائية فى الخرطوم ووضع لها نظاما طيبا وميزانية مناسبة واختار لها نخبة من خيرة الأساتذة المصريين وجعل ناظرها رفاعة بك رافع الطهطاوى[٥]. غير أن أزمة

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ٤٥٨ صادر المعية برقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٦٥ قرار المجلس المخصوص .

(٢) المحفوظات التاريخة بعابدين — دفتر قيد الفرمانات والأوامر العلية — فرمان رقم ٤ بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٦٥ — إلى لطيف باشا .

(٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — المصدر السابق

(٤) المحفوظات التاريخية بعابدين — فرمان رقم ١٢ ص ٢ بتاريخ غاية المحرم ١٢٦٦ من الدفتر السابق .

(٥) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر رقم ٢٣٩٢ — محفظة ٤ أوامر لديوان المدارس — وثيقة ١٧ بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٦ من الوالى إلى مدير ديوان المدارس .

التنظيمات بين والى مصر والسلطان استنفدت جهوده واستغرقت مدة حكمه كلها حتى ١٨٥٤ . وهو وإن كان قد استطاع آخر الأمر أن يخرج محتفظا بالامتيازات التى خولها له فرمان الوراثة ، إلا أنه عجز عن رعاية شئون السودان الرعاية الواجبة .

من أجل ذلك كتب سعيد إلى المديرين يقول « حقا أن من دواعى الأسف ألا تنتظم شئون السودان التابعة لحكومتنا كما نريد إلى الآن رغم حرصنا على تقدمها ورغبتنا فى عمرانها . . . . ولذلك فكرت منذ مدة أن أسافر إليها بنفسى لأقوم برحلة فى ربوعها وأشاهد أحوالها عن كثب وأقف على شئونها حيث هى ، وأضع من النظم والأسس ما هو كفيل بعمرانها ورفاهة سكانها من الرعايا والأهلين . . . »[1] . وبدأ الوالى رحلته إلى السودان فى ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦ ، وخرج فى حاشية كبيرة وتجريدة حربية مكونة من خمسمائة فارس — كعادته فى كل رحلاته — ، واتخذ طريق البر مخترقا صحراء العتمور . ووصل الخرطوم فى ١٠ فبراير ١٨٥٧ .

وحينما حل كانت تنهال عليه عرائض الشكوى ، وأفزعه ذلك حتى لقد فكر فى اخلاء السودان ، لولا توسل مشايخ السودان ، ومن ثم أصدر عدة أوامر تشمل فى مجموعها الاصلاحات التى تمت فى عهده

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة رقم ٣ مديريات وجه قبلى — وثيقة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٣ إلى المديريين .

وتناولت النواحي الاقتصادية وادارية والعسكريه والاجتماعية[١].

ولعلنا نتساءل عن السر فى زيارة سعيد للسودان فى ذلك الوقت، وربما كان سعيد صادقا فيما أعلن من اهتمامه بشئون السودان واصلاحه ولكن لماذا اختار هـذا الوقت بالذات ؟ يقال أنه كان يفكر فى الانسحاب إلى السودان حيث يعلن انفصاله عن الدولة[٢]. والواقع أن أزمة قناة السويس كانت على أشدها فى ذلك الوقت ، وقد إشتد ضغط إنجلترا على الباب العالى وعلى سعيد من أجل التخلى عن مشروع القناة وكان ديلسبس قد استدعى لجنة دولية كى تفحص المشروع على الطبيعة وتبدى رأيها . وكان كل من الوالى وديلسبس يعلقان أكبر الأمل على تقرير اللجنة ، وأغلب الظن أن الوالى بزيارته للسودان أراد أن يبتعد عن مجال الضغط حتى يصدر تقرير اللجنة فيساعده فى موقفه ، ومن جهة أخرى ربما أراد أن يهىء للجنة الدولة جواحراً تتم فيه كتابة تقريرها عن مشروع القناة . وهذا ما حدث فعلا ، إذ ما كاد الوالى يعود من السودان حتى صدر تقرير اللجنة لصالح مشروع قناة

---

(١) تفصيل هذه الاصلاحات أوردها الدكتور أباظه باشا وكان مصاحبا للوالى فى رحلته كما ذكرتها الوثائق ـ المحفوظات التاريخية : دفتر ٥٩٧ ديوان الكتخدا — وثيقة رقم ٢٦٤٧ بتاريخ ١٨ سوال ١٢٦٦ إلى حكمدار السودان .

Abbate : Voyage De S. A. Mohammed Said Pacha Dans Ses Provinces Du Soudan. pp. 42—50.

(2) Shukry : The Khedive Ismail and Slavery in The Soudan 1863—1879. pp. 18—21.

السويس ومن ثم منح الوالى لديلسبس فرمان الامتياز الشامل ٢٦ ربيع الآخر ١٢٧٥ .

نتائج البحث .

ولتلخيص النتائج التى وصلنا إليها فى هذا البحث نستطيع أن نقول أن الأوضاع الداخلية فى كل من مصر والسودان وبلاد العرب دفعت والى مصر إلى ضم السودان للسيادة العثمانية : فرغبته فى القضاء على المماليك فى مصر وعلاقة ذلك بخروج الحملة الوهابية ، ثم رغبته فى القضاء على المماليك الفارين إلى السودان وتأمين جنوب الوادى وجعله فى حالة استقرار ، كل ذلك دعا السلطان إلى تشجيع الوالى على التخلص من المماليك ومحاربة الوهابيين ثم استغلال جهود المصريين فى ضم السودان الى الدولة العثمانية .

ونتيجة للتسوية الدولية ١٨٤١ أصبحت مصر ولاية ممتازة تؤول إلى الولاة بالوراثة وأصبح الوضع القانونى للأقاليم السودانية باعتبارها أقاليم ملحقة بولاية مصر وتخضع من الناحية الإدارية لوالى مصر مدى حياته ، ومن الناحية الشرعية للسلطان العثمانى ، إلا أنها كانت فى نظر الوالى تكوّن وحدة إدارية ووحدة مالية إقتصادية .

واستمر الوضع كذلك حتى حصول الوالى على فرمان الوراثة الصلبية فى ٢٧ مايو ١٧٦٦ . وقد نصت الفرمانات على أن امتياز

الوراثة رهن بتنفيذ الوالى لشروط معينة ، ونظرا لوحدة الحكم فى مصر والسودان فقد أصبح لزاما على الوالى أن يراعى تنفيذ هذه الشروط فى مصر والسودان أيضا ، ومن أهم هذه الشروط فى نظر الدولة العثمانية والدول الأوربية سريان القوانين الإدارية الأساسية للدولة العثمانية على مصر ، وأن يخضع الوالى لسياسة الدولة العثمانية فى علاقاتها بالدول الأجنبية وأن ينفذ معاهداتها مع تلك الدول ، يسرى ذلك على الماضى والحاضر والمستقبل .

ونتيجة للثغرات التى وجدت فى أحكام الفرمانات ، ومحاولة السلطان سحب الامتيازات التى منحها لوالى مصر ورغبة الأخير فى المحافظة على الحقوق التى خولها له الفرمان تعرضت العلاقات بين الطرفين لأزمات طاحنة انصرف فيها الوالى إلى كسب جولته مع السلطان وكان ذلك على حساب السودان فلم ترسم سياسته ثابتة مستقرة لإصلاح مرافقه والنهوض بمستوى أهله رغم النوايا الطيبة والجهود المبعثرة التى سمحت بها الظروف السياسية . ورغم ذلك فقد أدت هذه الجهود إلى تمتع السودان لأول مرة بحكومة موحدة ، كما اتجه إلى الأخذ بأسباب الحضارة .

ومما لا شك فيه وقوع أخطاء لا يمكن تجاهلها ولكن مرد ذلك كله إلى أن الحكومة المصرية كانت فى حكمها للسودان مقيدة بالقيود التى فرضتها الفرمانات ١٨٤١ ، فأصبحت فى نواح كثيرة أضعف من

أن تضع سياسة قوية ثم تسهر على تنفيذها . كما أن ازدياد نفوذ الدول الاستعمارية فى الدولة العثمانية نتيجة لمعاهدات الامتياز ومعاهدات التجارة مع ازدياد اهتمامها بشئون وادى النيل بصفة خاصة واتساع نطاق المشروعات المالية الأوربية لابحث عن مناطق الاستثمار ، وما صحب ذلك من تدخل من جانب الحكومات والقناصل ؛ تدخلا شمل جميع النواحى حتى ما يتعلق بالعقيدة ، إذ شجعوا نشاط البعثات التبشريه ، بينما حرموا على غير المسلم اعتناق الاسلام إلا بعد موافقتهم[١] ، كل ذلك حدا بالحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى شئون السودان بعد أن حصل والى مصر على حقوق جديدة تعزز سلطته نتيجة لفرمان ١٣ المحرم ١٢٨٣ (٢٧ مايو ١٨٦٦) ومنذ ذلك الحين دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه .

---

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ٥٩٧ ديوان الكتخدا . وثيقة رقم ٢٦٤٧ مرسله بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٦ إلى حكمدار السودان .

مصادر البحث

قام هذا البحث بصفة أساسية على دراسة الوثائق التاريخية الأصلية ، إلا أنه لم يغفل أهم الكتب التى درست هذا الموضوع . وقسم المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى بعابدين يحتوى على الوثائق الرسمية التى تبودلت بين مصر والدولة العثمانية وفرمانات السلاطين وأوامر الولاة ، والمراسلات المتبادلة بين الحكومة والأهالى فى مصر والسودان وغيرهما من الولايات التى دخلتها الإدارة المصرية . كما توجد بهذا القسم أيضاً مجموعات تكاد تكون كاملة من الوثائق البريطانية والنمساوية والإيطالية والأمريكية وهى منقولة عن الأصل المحفوظ فى وزارات الخارجية فى لندن وباريس وفيفا ونابلى وواشنجتون . وسوف نشير إلى أهم هذه المصادر فيما يلى :

أولا — وثائق لم يسبق نشرها

(ا) الوثائق العربية والتركية بالقصر الجمهورى [المشار إليها فى الهوامش].

١ — دفاتر عابدين
٢ — محافظ عابدين
٣ — دفاتر معية تركى
٤ — محافظ معية تركى
٥ — دفاتر معية عربى
٦ — محافظ بحريا
٧ — دفاتر صادر ديوان الكتخدا
٨ — دفاتر صادر ديوان المعية

٩ — محافظ أوامر الجهادية ١٠ — دفتر معاونة إيرادات

١١ — محافظ ديوان المدارس .

(ب) وثائق غير عربية [المشار إليها فى الهوامش]

١ — محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (F. O.) للسنوات من ١٨٢٠ — ١٨٦٥ .

٢ — محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية وهى لا تبدأ إلا فى عام ١٨٣٣ وتقع فى ثلاث مجلدات بالآلة الكاتبة .

٣ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية — مراسلات سياسية .

٤ — محفوظات وزارة الخارجية النمساوية — ولكل منها صورتان إحداهما أصلية باللغة الألمانية والأخرى مترجمة إلى الفرنسية .

ثانيا — وثائق سبق نشرها

(ا) بالعربية .

١ — تقويم النيل لأمين سامى ج ٢ الطبعة الأولى — مطبعة دار الكتب ١٩٢٨ .

٢ — قاموس الإدارة والقضا لفيليب جلاد ٦ أجزاء.

٣ — مجموعة من الفرمانات الشاهانية الصادرة إلى ولاة مصر وخديويها من ١٠٠٦ هـ — ١٣٢٢ (١٥٩٧ — ١٩٠٤) فى سبعة أجزاء وملحق — القاهرة ١٩٣٣ .

(ب) بالانجليزية والفرنسية :

1 — Actes Diplomatiques et Firmans Imperiaux Relatifs à L'Egypte. Le Caire 1886.

2 — **Deny** : Sommaire Des Archives Turques Du Caire — MCMXXX.

3 — **Nahoum** : Recueil de Firmans Imperiaux Ottomans Adressés Aux Valis et Aux Kkedives D'Egypte. 1006/1322—Le Caire MCMXXXIV.

4 — **Politis** : Le Conflit Turco-Egyptien de 1838 à 1841, Le Caire 1931.

ثالثا — الكتب

١ — الجابرى — فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله-القاهرة ١٩٤٧

٢ — الرافعى — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ٣ القاهرة ١٩٣٠

٣ — شكرى — مصر والسيادة على السودان القاهرة ١٩٤٦

٤ — غربال وآخرون — وحدة وادى النيل ، أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ .

٥ — نعوم شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافية فى ٣ أجزاء — القاهرة ١٩٠٣

6 — **Abbate** : De L'Afrique Centrale. Ou Voyage de S.A. Mohammed Said Pacha Dans ses Provances du Soudan. Paris 1858.

7 — **Ampère** : Voyage En Egypte et en Nubie Paris 1863.

8 — **Cadalvène et Breuvey** : L'Egypte et la Nubie Paris 1841.

9 — **Cocheris** : Situation Internationale de L'Egypte et Du Soudan. Paris 1930.

10 — **Driault** : L'Egypte et L'Europe (1939 — 1841) Roma MCMXXXIV.

11 — **Robinson** : The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal Vol. 26) London 1927.

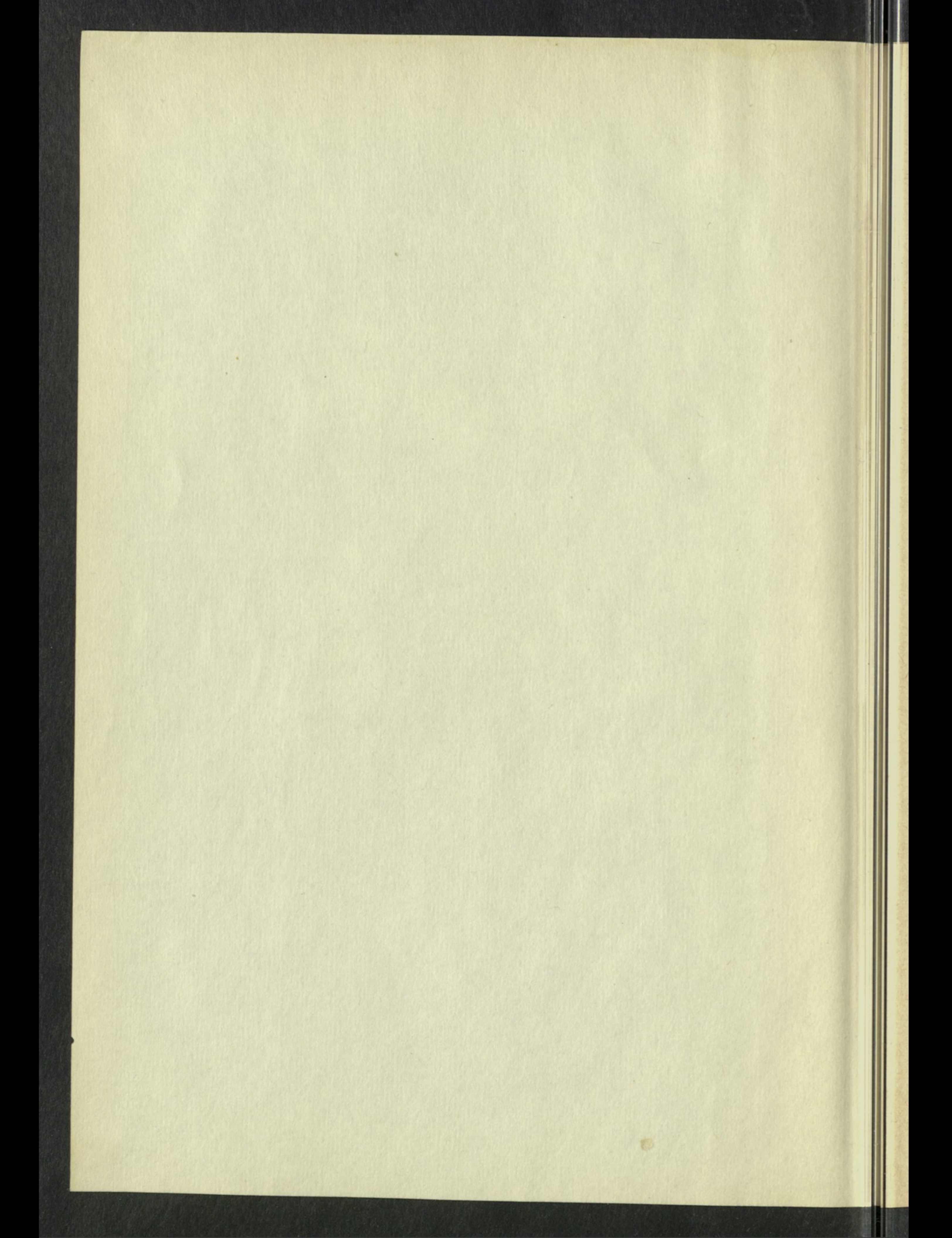
12 — **Shukry** : The Khedive Ismail and Slavery in The Soudan. Cairo 1937.

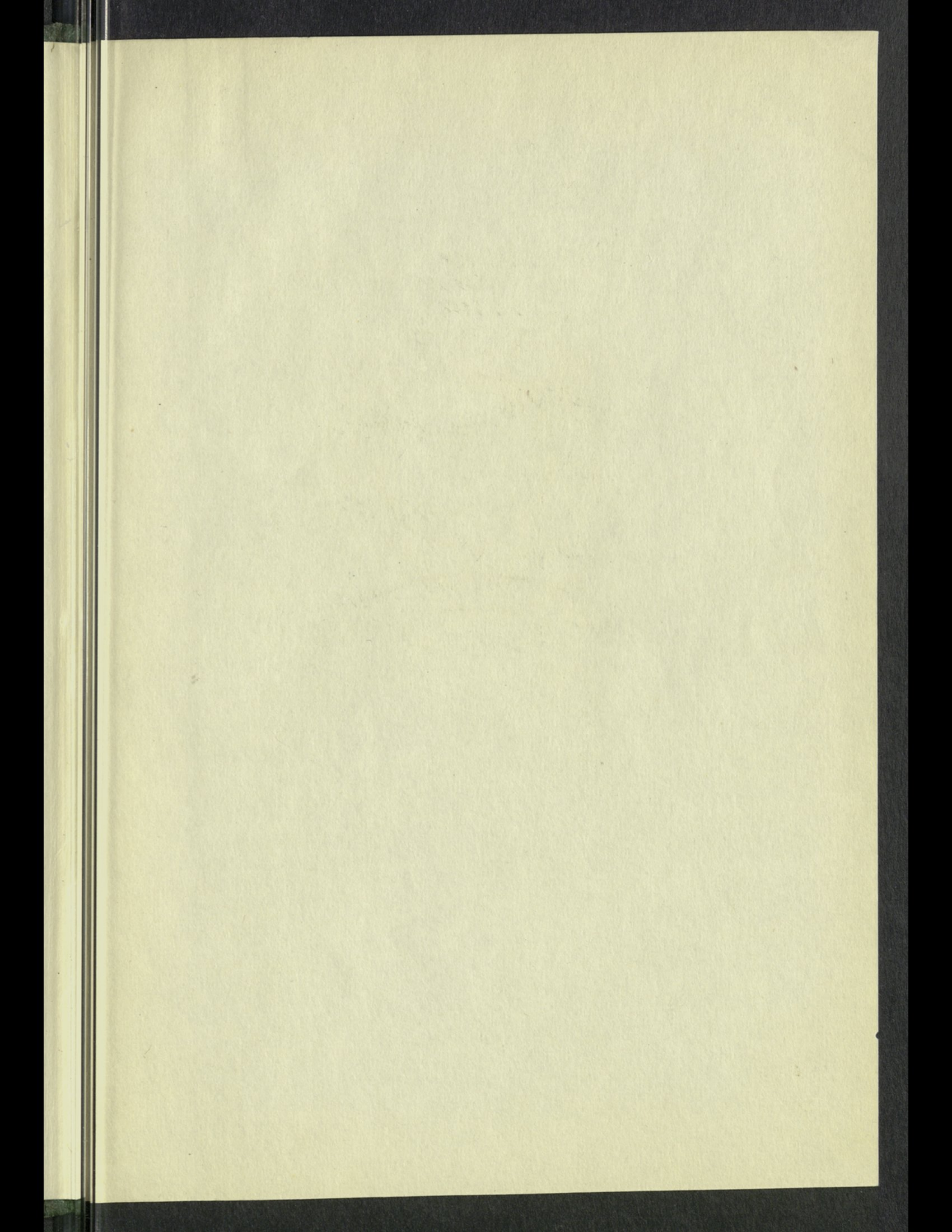
موضوعات البحث

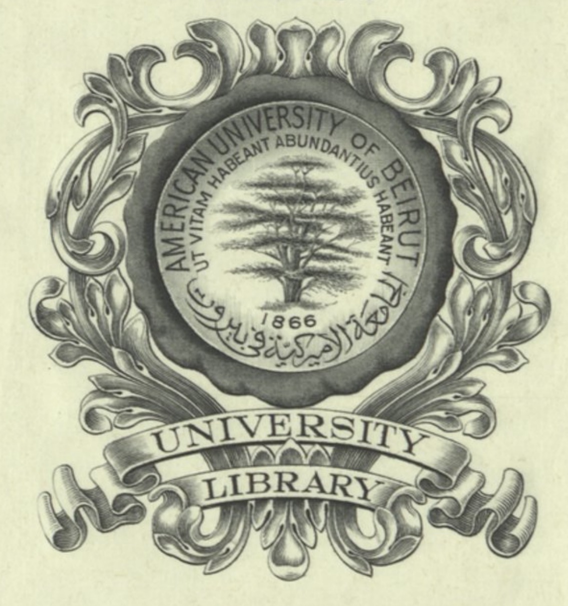
القسم الثالث

العلاقات المصرية العثمانية وأثرها فى شئون السودان

٣٦ — ٥٨






AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الكلية الأميركية في بيروت
UNIVERSITY
LIBRARY